



الرئيس: السيد دي ألبا (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود من ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

اللجنة الأولى لا يمكنها أن تعمل في فراغ، منفصلة عن التهديدات القائمة والناشئة. إذا رغبت في أن تحافظ على سلامتها وان تواصل أداء دور هام ونشط يجب عليها أن تتصدى على نحو أكثر إلحاحا لأشد التحديات أهمية للأمن والاستقرار التي تواجه المجتمع العالمي. وبتكليف هذه الهيئة لأولوياتها وفقا لذلك ستجلب مداولاتها قيمة إضافية لسلامة البشرية. ينبغي أن يكون هدفنا العام اتخاذ نهج واقعي وعملي بأن نأخذ في الحسبان التهديدات التي توجدها التطورات العالمية والإقليمية الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أرحب بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بترع السلاح الموجودين في القاعة اليوم لمتابعة أعمال اللجنة الأولى.

والقيام بعناد بمعالجة مسائل عفى عليها الزمن أو ليست ذات أهمية قد جعل المجتمع المتعدد الأطراف برتمه يقف أمام طريق مسدود نكاد لا نقدر أن نرى مخرجا منه. والمأزق الذي نشاهده في مختلف مؤسسات نزع السلاح - سواء في مؤتمر نزع السلاح أو هيئة نزع السلاح أو اللجنة الأولى - هو بوضوح نتيجة عن النهج غير الصحيح القائم على منطق كل شيء أو لا شيء.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمح لي سيدي، بأن أهنئك على توليك رئاسة اللجنة الأولى. دعوني أطمئنكم على الدعم والتعاون والمساعدة التامة مني ومن وفد بلدي وأنتم تضطلعون بواجباتكم خلال سير هذه الدورة للجنة الأولى. ودعوني أقول أيضا إنني واثق بقدرتكم على توجيهنا خلال مداولاتنا.

طيلة سنوات كثيرة كانت جلسات اللجنة الأولى تنويج عمل نزع السلاح وتحديد الأسلحة مدة عام. بيد أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الانسان. ومما يبعث على اعتزاز اسرائيل ان تبلغ باننا ادجنا هذه المبادئ التوجيهية في انظمة مراقبة التصدير المعتمدة من جانبنا.

خلال السنوات القليلة الماضية اودى الارهاب بحياة آلاف من المدنيين الابرياء. والعلاقة بين الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل لم تعد تجريدا نظريا، بل حقيقة واقعة ملموسة تماما. بالاضافة الى التهديد القائم المتمثل في الانتشار من جانب الدول نواجه الآن تطور تهديد يتمثل في تطلعات الارهابيين المروعة الى الحصول على اسلحة الدمار الشامل. هذه الظاهرة الخطيرة، اذ تقترن بالاتجاه المتزايد الاتساع الى الارهاب الانتحاري، تعيق على نحو تام التغيرات الضرورية لايجاد مناخ من الامن والاستقرار، اقليميا وعالميا. لا يمكن ان توجد عبارة تطف معني الارهاب؛ يجب علينا ان نتناوله كما هو حقا.

ومما يبعث على الحزن انه يجب علينا ان نلاحظ ان الارهاب وجه ضربته مرة اخرى في الاسبوع الماضي، هذه المرة في مصر، قاتلا عشرات الاسرائيليين الذين كانوا يقضون اجازتهم ومضيفهم المصريين. مرة اخرى نلاحظ ان الارهاب لا يقوم بالتفريق فيما بين الدول أو الشعوب أو الاديان. ان تركيا والمغرب والمملكة العربية السعودية واندونيسيا واسبانيا وروسيا - كلها كانت مؤخرا من ضحايا نفس الايديولوجية التي يقودها مبدأ الكراهة: كراهة العالم الحر، وكراهة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وكراهة السلام والمصالحة. ان عشرات آلاف الاسرائيليين الذين اختاروا شواطئ سيناء لقضاء ايام عطلةهم، وايضا آلاف المصريين الذين كانوا مضيفيهم، يعكسون الرغبة القوية في حياة طبيعية وهادئة وسلمية. كان الهجوم الارهابي هجوما على جميع الذين يرغبون في مستقبل افضل للشرق الاوسط.

إن المزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل يبقى مصدر قلق بالغ واحد التحديات الرئيسية للأمن الوطني والإقليمي والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن سلوك الدول غير المتسم بالمسؤولية - ونفورها من الامتثال لالتزاماتها - وقدرات التحقق المحدودة والإرهاب العالمي، مما في ذلك انخرط جهات فاعلة غير الدول في نشر أسلحة الدمار الشامل قوت تهديدات كثيرة للأمن والاستقرار الدوليين. وتشكل أحداث رئيسية في السنتين الماضيتين مثالا على هذه التطورات الباعثة على القلق. والأكثر بروزا منها عدم الامتثال المتسلسل من جانب إيران، وقضية ليبيا، وشبكة عبد القدير خان للتجارة غير المشروع - ولم يتم بعد الكشف التام عن حجمها وإمكانات زبائنها.

والسنة المنصرمة اظهرت تماما ايضا ان الآليات التقليدية الموضوعة لضمان التحقق والامتثال اتضح انها محدودة في قدرتها على توفير الضمانات الامنية الضرورية التي يعول عليها. ومن سوء الحظ ان ذلك اكثر اتساحا في الشرق الاوسط حيث حصل كثير من هذه التطورات.

وهذه التهديدات الناشئة ليست مقتصرة على الاسلحة غير التقليدية. بقيت اخطار الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة تهديدا كبيرا للامن الدولي وللحياة اليومية لكثير من المدنيين الابرياء في كل انحاء العالم. ومما فاقم هذا التهديد الاخطار النابعة من استعمال الارهابيين لنظم الدفاع الجوي التي يحملها الانسان. ينبغي للمجتمع الدولي ان يجد السبل والوسائل لتقليل ذلك التهديد عن طريق تعزيز التحكم بنظم الدفاع الجوي هذه، والحد من امكانية الحصول عليها، واستحداث طرائق لحماية الطيران المدني. وفي هذا السياق نرحب بمبادرة الوفد الاسترالي بعرض مشروع قرار بشأن هذه المسألة في اللجنة الاولى. ونرحب ايضا بان هيئة ترتيبات وزنر قد اعتمدت في السنة المنصرمة مبادئ توجيهية لمراقبة تصدير نظم الدفاع الجوي التي يحملها

نعتقد بان اتخاذ نهج واقعي لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة يبدأ من الداخل، عن طريق اتباع سياسات مسؤولة وواضحة تمنع الانتشار. ويمكن للدول على نحو فردي ان تقوي الجهود المشتركة للمجتمع الدولي صوب تحقيق هذه الاهداف، ولكن ينبغي لكل دولة ان تكون مسؤولة عن اجراءاتها. ولا يمكن ان تكون المقررات الدولية بديلا من المراقبة الوطنية للمواد الحساسة ومن المساءلة عن الاجراءات المتخذة بمقتضى اختصاصها.

واسرائيل، من جانبها، اعتمدت في ٣٠ آذار/مارس من هذه السنة نظاما جديدا لمراقبة التصدير والاستيراد يرمي الى ترسيخ وزيادة تنظيم مراقبة الصادرات الكيميائية والبيولوجية والنووية. ويتضمن النظام الجديد حكما شاملا يحظر تصدير مواد مخصصة لبرامج اسلحة الدمار الشامل ويضع متطلب الترخيص لمواد حساسة على اساس قائمي فريق استراليا وفريق المزودين النوويين. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي ان يلاحظ ايضا ان اسرائيل اعتمدت في سنة ١٩٩١ في تشريعها المحلي المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وملحقة. وتبقى اسرائيل منذ ذلك الوقت متمسكة بذلك النظام الهام، وتواصل تطوير علاقات عملها مع تلك المنظمة.

وفضلا عن ذلك، بالنظر الى التهديدات الاقليمية والحاجة الى سياسات مسؤولة ومتوخية للحذر، تقوم اسرائيل بمراقبة الصادرات الدفاعية التقليدية، بما في ذلك تصدير التكنولوجيات والمعرفة. بيد اننا نجد من الضروري ان نؤكد على ان الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة مع مجموعات ارهابية في منطقتنا يستمر بمساعدة دول معينة.

وكما ذكر في وقت سابق من بياننا يواجه العالم تهديدات ناشئة للامن والاستقرار. ومن سوء الحظ ان جزءا

تتطلب التهديدات التقليدية والناشئة ان يتخذ المجتمع الدولي اجراء حازما وحاسما. وبالإضافة الى ذلك نحن بحاجة الى حلول جديدة للتحديات الجديدة في الوقت الحاضر. ويمكن للجنة الاولى ان تساهم في هذا المسعى الدولي باقرار المقترحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة وغيره من الوفود فيما يتعلق بمتابعة القرار ٤١/٥٨. وعرض ذلك القرار كان الخطوة الاولى صوب تعزيز تصميم المجتمع الدولي على تناول الاكثر فعالية للمشاكل القائمة. وتتطلع اسرائيل الى استمرار تطوير هذه الافكار.

وتؤيد اسرائيل الجهود الدولية الرامية الى تبين خطوات ملموسة وفعالة ضد انتشار اسلحة الدمار الشامل وتشارك فيها. ونعتقد بان التعاون والتنسيق على المستوى الدولي، او بين البلدان ذات التفكير المتماثل، ينبغي ان يعززا تعزيزا كبيرا. وبناء على ذلك، ترحب اسرائيل بقرار مجلس الامن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يعرب عن القلق الشديد من تهديد الاتجار غير المشروع بالاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبوسائل ايصالها، وبخاصة الى الجهات الفاعلة غير الدول. وفي هذا الصدد اعربت اسرائيل ايضا عن دعمها للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ونرى انه ينبغي ابداء التصميم المتماثل والمساوي للجهود الثنائية والمتعددة الاطراف لكبح قدرة الارهابيين على نقل وحياسة واستعمال نظم الدفاع الجوي التي ينقلها الانسان، والقذائف والصواريخ القصيرة المدى جدا. ونعتقد بان نظم مراقبة التصدير تشكل اداة اساسية في مكافحة الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول لحياسة المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وتؤيد اسرائيل تأييدا تاما الجهود التي تبذلها نظم مراقبة التصدير لاستكمال قوائمها ومبادئها التوجيهية بقصد التصدي للتحديات الجديدة التي وصفتها.

ونرى ان تحسين فعالية اساليب عمل اللجنة الاولى من شأنه ان يوفر للجمعية العامة وسيلة افضل للتصدي لتحديات الامن والاستقرار.

اعتذر عن طول بياني.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): التهديد

الامني الاكبر الذي يواجه البشرية اليوم هو تهديد اسلحة الدمار الشامل، خصوصا الاسلحة النووية. وثمة تهديد خطير آخر يطل بوجهه علينا اليوم، وهو تهديد الارهاب. لدى المجتمع الدولي قلق حيال امكانية التصور الثقيل الوطأة، تصور ان تقع اسلحة الدمار الشامل في ايدي ارهابيين. ينبغي لنا ان نعزز الجهود الدولية لمعالجة هذه التهديدات الضخمة وللتغلب عليها.

ولذلك يحتل نزع السلاح النووي الاولوية الاولى على جدول الاعمال الدولي لتحديد الاسلحة ونزع السلاح. وميانمار، بوصفها مؤيدة تأييدا قويا لنزع السلاح النووي، ما فتئت تعرض كل سنة منذ ١٩٩٥ في اللجنة الاولى مشروع قرار شاملا بشأن نزع السلاح النووي، عاكسا لآراء اغلبية بلدان حركة عدم الانحياز. وسنعرض مشروع القرار هذا بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الاولى هذه السنة ايضا. ونأمل في ان يحظى مشروع القرار الذي نعرضه بالتأييد الساحق من الدول الاعضاء.

ان العلامات القياسية لتنفيذ نزع السلاح النووي وضعها المؤتمر الاستعراضي للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لسنة ٢٠٠٠. ولذلك، ينبغي لنا ان نقيس التقدم المحرز في الجهود المنهجية والتقدمية الرامية الى نزع السلاح النووي استنادا الى هذه العلامات. والقيام بالخطوة الاولى من هذه الخطوات الـ ١٣ - اي بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - لا يزال بعيدا. ولكن ما يشجعنا ان نلاحظ ان وضع المصادقة على هذه

كبيرا من ذلك الواقع يتجسد في الشرق الاوسط. تصمم بعض الدول في منطقتنا على الجمع الخطير بين تطوير قدرات اسلحة الدمار الشامل، مهمة تماما التزاماتها الدولية، وعقود مع جهات فاعلة من غير الدول في مجال نقل الاسلحة والمواد الحساسة، ودعم المنظمات الارهابية. ان جمع اوجه السلوك غير المسؤول هذه، بالاقتران بتهديدات عامة ضد وجود دولة اسرائيل ذاته، ينأى بالمنطقة عن رؤيا السلام والامن. ومضاعفات هذه الحالة الخطيرة سيكون لها صدها فيما يتجاوز حدود الشرق الاوسط وستؤثر في الاستقرار على النطاق العالمي.

أكدت أحداث السنة المنصرمة، وبخاصة في منطقتنا، تأكيدا قويا للتباينات بين الالتزامات الرسمية للدول في الشرق الاوسط وسلوكها الفعلي. هذا الواقع، بالاضافة الى القيود الملازمة لمعاهدات تحديد الاسلحة، عامل مذكر آخر يعجز المعاهدات عن توفير التطمينات الامنية الضرورية لاسرائيل. وفضلا عن ذلك، الدول ذاتها المنخرطة في تطوير قدرات اسلحة الدمار الشامل، متحدية لالتزاماتها الدولية، اختارت ايضا طريق البغض والعداء. بالتالي لا يوجد بديل في الشرق الاوسط من عملية تدريجية لبناء الثقة قائمة على حوار ومفاوضات مباشرة تشارك فيها جميع الاطراف وتؤدي الى انشاء اطار للامن الاقليمي.

خلال السنين اصبحت آلية نزع السلاح للامم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاولى، ميدانا للتشاجر بين المصالح المختلفة للجماعات والدول. ولذلك نشعر بانه ينبغي لنا، لتغيير هذا الواقع، ان نوجد اهتماما جماعيا بعمل اكثر تركيزا وبرغماتي يتعلق على نحو مباشر بالتحديات الاهم للامن. ان جداول اعمال الواقع الحقيقي، المدفوعة بالمصالح السياسية الخارجية بدون صلة تستحق الذكر بالمخاطر الاقليمية الفعلية، ينبغي ان تفسح المجال لجدول اعمال جديد وواقعي يسعى الى التعزيز الفعال للامن والاستقرار الدوليين.

النووي مع إهمال المسألتين الأخريين ليس من شأنه يقينا أن يكون الطريق الصحيح لتحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٥.

إننا نقدر تقديراً قوياً العمل الممتاز الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في تشجيع الحوار الإقليمي بشأن مسائل نزع السلاح الإقليمي والدولي وفي تنظيم حلقات دراسية وورشات عمل وجلسات كثيرة في ذلك الصدد. ونود أن نشكر على نحو خاص السيد نوبوياسو آب، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح؛ والسيد تسوتومو اشيجيري، مدير المركز الإقليمي؛ وإدارة شؤون نزع السلاح؛ والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على إسهاماتهم الهامة. ونوافق على الرأي في أنه ينبغي أن توفر للمركز الموارد المالية الوافية بغرض تمكينه من الإبقاء على نشاطاته ومن توسيعها لفائدة الدول الأعضاء في المنطقة.

وأخيراً، أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة تحسين فعالية طرق العمل في اللجنة الأولى. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في هذا الموضوع باسم الدول الأعضاء المشتركة في عضوية حركة بلدان عدم الانحياز. ومن الواجب اتخاذ تدابير لتحسين فعالية طرق عمل اللجنة الأولى كجزء من عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة برمتها، وفي إطارها. علاوة على ذلك، ينبغي الاستمرار في طرق العمل الحالية باللجنة الأولى التي ثبتت فعاليتها، وزيادة توطيدها وتعزيزها.

السيد ماهيغا (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم باسم وفدي إلى الآخرين في تهنئتك يا سيدي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونشقي في أن خبرتكم الثرية ستقودنا إلى النجاح في عملنا. وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين. ولكم أن

المعاهدة يتحسن بوتيرة ثابتة. وحتى اليوم وقع على المعاهدة مجموع ١٧٣ دولة وصادقت عليها ١١٩ دولة. والمصادقة الأخيرة كانت مصادقة جمهورية ترازيا المتحدة، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ان البدء المبكر لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتمي للتنفيذ الفعال لترع السلاح النووي. ولذلك، من الاساسي ان تصادق البلدان المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة في اقرب وقت ممكن.

ومؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الاطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، لا يزال عاجزا عن التوصل الى اتفاق على برنامج للعمل وعن البدء بعمله المضموني. من اولى اولوياتنا في مؤتمر نزع السلاح التوصل الى اتفاق على برنامج العمل. بيد انه حصلت بعض التطورات الهامة خلال دورة المؤتمر سنة ٢٠٠٤. في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ اتخذ المؤتمر مقررا بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في اعماله. تحت رئاسات متتالية عقد مؤتمر نزع السلاح ١٢ جلسة عامة غير رسمية منظمة بشأن مسائل مدرجة في جدول اعماله، بشأن مسائل جديدة وازفافية تتعلق بجدول اعماله وبشأن اسلوب برنامج العمل، وايضا بشأن كيفية التحرك قدما فيما يتعلق بمسائل مضمونية وبرنامج العمل وتقدير وتقييم الجلسات العامة غير الرسمية. وولد ذلك اهتماما وزخما في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لنا ان نستفيد من ذلك الاهتمام والزخم بتكثيف الجهود للتوصل الى اتفاق على برنامج للعمل في بداية دورة المؤتمر في سنة ٢٠٠٥.

ونود ان نعيد التأكيد هنا على اهمية المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لسنة ٢٠٠٥ والحاجة الى تحقيق نتيجة ايجابية. لمعاهدة عدم الانتشار ثلاثة اركان رئيسية: عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستعمال الطاقة النووية في الاغراض السلمية. وليس من الصحيح أو الفعال تناول مسألة واحدة بمعزل عن المسألتين الأخريين. تناول مسألة عدم الانتشار

لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، يلزم عمل الكثير لكفالة عقدنا لمؤتمر ناجح. ورغم اتفاقنا جميعاً على أن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، فإن بعض الدول لا تبدو مستعدة لاحترام ما يخصها في هذا الاتفاق. ومن دواعي الأسف أن الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ لم يتم تنفيذها رغم اقترابنا من مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥. وهذا رغم أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدت دون أي لبس بالقضاء على ترساناتها النووية. بل إن الأسوأ من هذا أننا أخذنا نشهد مذاهب نووية جديدة، بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. وكأما لا يكفي هذا، تجري البحوث على أنواع جديدة من الأسلحة النووية أكثر تعقيداً وقابلية للإخفاء ومنظومات إيصالها، كما يجري صنعها. ويؤدي كل هذا إلى تقويض روح ونص المعاهدة ويتعارض معها.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل واستعمالها مصدر قلق بالغ لدى وفدي. وأشد من ذلك إنذاراً بالسوء خطر اقتناء الإرهابيين واستعمالهم أسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى هذا، يرى وفدي أن أفضل طريقة لحرمان الإرهابيين من إمكانيات الحصول بسهولة على أسلحة الدمار الشامل هي سد كل ما قد يوجد من ثغرات. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الصكوك الدولية التي تعالج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع التطبيق العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن نفس المنطلق، ندعو جميع الدول الأطراف إلى الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومما له نفس القدر من الأهمية والإلحاح ضرورة التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن على آلية قوية للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. فكما تأخرنا في التوصل إلى اتفاق، كلما ازدادت فرص انتشار الأسلحة البيولوجية.

تطمئنوا جميعاً إلى دعم وفدي الكامل. كما أود أن أعرب عن شكر وفدي للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الاستهلاكية. ونحن نقدر العمل الجيد الذي تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح تقديراً بالغاً.

ويود وفدي أن يعرب عن ثقته في أعمال اللجنة الأولى، المنوط بها مهمة كفالة تمتع العالم بالسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً ثقة تترانيا في الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بدورها الحاسم في تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فذلك أكثر النهج عقلانية فيما يتعلق بضمان السلام والأمن الدوليين.

وخلال السنة الماضية لم يحرز تقدم يذكر في مجال نزع السلاح. إذ لم يتحقق الكثير للنهوض بعملية نزع السلاح منذ اجتماعنا هنا خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين.

ويلزم أن نتخذ تدابير أكثر استباقية لإزالة شبح أسلحة الدمار الشامل الذي لا يكف عن تهديدنا. فتلك الأسلحة، والأسلحة النووية بصفة خاصة، سواء في أيدي الدول أو الكيانات من غير الدول، تشكل أكبر خطر يهدد الحضارة الإنسانية.

وترحب تترانيا بقرار ليبيا التخلص من برامجها للأسلحة النووية والكيميائية. وينبغي أن تحذو جميع البلدان الحائزة لأسلحة دمار شامل حذو ليبيا. فنحن لا نرى أي ميرر خلقي أو عسكري لاستمرار أي بلد في حيازة أسلحة الدمار الشامل والاعتماد عليها، سواء للدفاع عن نفسه أو كرادع، حين يمكن لاستخدامها، عن قصد أو عن غير قصد، أن يتسبب في القضاء الكامل على عالمنا وحضارته.

ونظراً لأنه لم يبق سوى سبعة أشهر قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وفي الشهر القادم، سوف تجتمع في نيروبي، بكينيا، الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية في إطار المؤتمر الاستعراضي الأول. وقد أحرز تقدم كبير على الأصدقاء الوطني والإقليمي والدولي في حملة مكافحة الألغام المضادة للأفراد. والألغام، كأدوات للحرب، وسيلة عتيقة ولاإنسانية. وقد اجتازت تزانيا تلك العتبة بتدمير جميع مخزوناتنا من الألغام قبل انعقاد المؤتمر. ورغم ذلك، تفتقر اتفاقية أوتاوا إلى العالمية وما زالت تواجه كثيراً من التحديات. ونرى أن البشرية ستكون أفضل حالاً لو أن جميع البلدان صدقت على المعاهدة بينما يزيد المجتمع الدولي في الوقت ذاته مساعداته للبلدان المتضررة من الألغام.

ويعرب وفدي عن تأييده التام للجهود الرامية إلى النهوض بفعالية طرق العمل في اللجنة الأولى. وينبغي أن يكون إصلاح اللجنة الأولى جزءاً من إعادة تنشيط الأمم المتحدة بصفة عامة. ولا ينبغي الاضطلاع به بمعزل عن غيره. غير أن ما هو أهم من ذلك أن يتناول الإصلاح أكثر التحديات التي نواجهها اليوم إلحاحاً، وهي بالتحديد التحديات المرتبطة بترع السلاح العام والكامل. ولن نحقق شيئاً ما لم توث هذه الإصلاحات أكلها.

وختاماً، أود أن أنبه اللجنة الأولى إلى أن تتجنب الوقوع في الشرك الذي وقعت فيه هيئة نزع السلاح. كما أننا لا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نتحول إلى مؤتمر آخر لترع السلاح، وهو المؤتمر الذي توقف عن العمل طيلة الأعوام الثمانية الماضية.

السيد ميلاد (الجمهورية العربية الليبية): اسمحو لي في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. كما لا يفوتني أن أهنئ من خلالكم هيئة مكتبكم.

ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن تزانيا صدقت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فنحن نرى رغم عدم امتلاكنا لقدرة نووية أن توقيعنا على المعاهدة يؤكد أن معاهدة الحظر الشامل من أهم الصكوك اللازمة للنهوض بعدم الانتشار النووي العالمي. فهذه المعاهدة من التدابير الفعالة لبناء الثقة في إنهاء سباق التسلح النووي، وفي عملية القضاء على الأسلحة النووية. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، وخاصة تلك الدول التي يشترط تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، إلى التصديق عليها حتى تقودنا في هذا المسعى العالمي الحاسم.

ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يفكر جدياً في التوصيات التي قدمها الفريق وأن ينفذ تلك التوصيات. وأهمها التوصية بضرورة خفض النفقات العسكرية المتزايدة والإفراج عن الأموال الناجمة عن ذلك لأغراض الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية. فعائد السلام الذي كثر الحديث عنه عقب انتهاء الحرب الباردة لم يتحقق بعد.

ويؤكد وفدي مجدداً تأييده للجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالتدمير الذي تحدثه الأسلحة الصغيرة في الصراعات الإقليمية والداخلية في البلدان المتلقية لها في العالم النامي قد أشعل نيران صراعات عنيفة وتسبب في وفيات لا تتوقف في صفوف المدنيين وفي تدمير مصادر الرزق وتشريد البشر على نطاق واسع. ويلزمنا اتخاذ إجراءات دولية لوقف تلك الحالة. وما برحت تزانيا تشارك وسوف تستمر في المشاركة في جميع العمليات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى التصدي لتلك المشكلة.

كل الأحوال مأساوية ولا يمكن حصرها؛ ثالثاً، أن أسلحة الدمار الشامل تمثل نفس القدر من الخطورة على مالكيها وعلى خصمه؛ رابعاً، أن أسلحة الدمار الشامل بقدر ما هي وسيلة للحماية فهي في الوقت نفسه في حاجة إلى حماية؛ خامساً، أن أسلحة الدمار الشامل نزيه مستمر للأموال يجري على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية الشعب.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل في العديد من مناطق العالم أمر يثير القلق. فعلى الرغم من دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ منذ عام ١٩٧٠ وانعقاد ستة مؤتمرات استعراضية لمراجعة حالة الاتفاقية فإن النتائج ما زالت مخيبة للآمال، ولا يمكن التنبؤ بحجم الكوارث التي يسببها سباق التسلح النووي. وعليه فإن مسؤولية كبيرة تقع على الدول الحائزة على تلك الأسلحة، وخاصة تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، ونعني بها الكيان الصهيوني، الذي لا يزال يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآته وترساناته النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى المجتمع الدولي القيام بضغط حدي وحازم من أجل إقناع هذا الكيان بالانضمام، دون إبطاء، إلى معاهدة عدم الانتشار وتوقيع اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما ندعو جميع الدول النووية إلى الإيفاء بتعهداتها التي التزمت بها بموجب المادة السادسة من اتفاقية عدم الانتشار، وتنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠، والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة تعتبر الدورة الأولى بعد إعلان ليبيا، في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، تخليها طواعية عن البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً. وبالتالي فإنها تمثل مناسبة هامة لنا للإعراب عن شواغلنا وقلقنا إزاء العديد من القضايا، خاصة تلك المتعلقة بترع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

لقد أوضحت المبادرة أنه، إيماناً من الجماهيرية العربية الليبية بأن سباق التسلح لا يخدم أمنها ولا أمن المنطقة، ويتعارض مع حرصها الشديد على عالم ينعم بالأمن والسلام، فإنها أرادت بهذه المبادرة أن تحذو كل الدول حذوها، بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط، بدون استثناء وبدون الكيل بمكيالين. وواضح من إعلان المبادرة أيضاً أن ليبيا سعت إلى امتلاك قدرات دفاعية غير تقليدية في وقت كانت تشعر فيه أن أمنها مهدد، وأن الأسلحة التقليدية والترتيبات الدولية والإقليمية غير قادرة على مواجهة هذا التهديد، وأن عليها أن توفر الوسائل اللازمة لحماية استقلالها وسيادتها، خاصة وأن دولاً أخرى في المنطقة تملك أسلحة دمار شامل، وإدراكاً منها بأن العالم شهد تغيرات جذرية خلال العقد الأخير استدعت منا التفكير بطريقة مختلفة وانتهاج سياسة مغايرة تأخذ في الاعتبار التطورات الكبيرة التي حدثت في العلاقات الدولية وتضمن في نفس الوقت المصالح الوطنية دون التغاضي عن مصالح الآخرين والبشرية بصورة عامة. وبناء على ذلك فقد شرعنا منذ عدة سنوات في إعادة النظر في برامج تسليحنا ومساعدتنا للحصول على أسلحة دمار شامل، وخلصنا إلى ما يلي:

أولاً، أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يستدعي المساهمة بإيجابية في نزع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ ثانياً، أن أسلحة الدمار الشامل ليست ذات جدوى على المدى البعيد ونتائجها في

العالمية الثانية. وقد تسببت هذه الألغام بمقتل وإعاقة وجرح الآلاف من المواطنين الأبرياء. وبهذا الخصوص، فإننا نؤكد على ضرورة أن تتحمل الدول التي زرعت هذه الألغام مسؤولياتها؛ وذلك بالاستجابة التامة والفورية لتزويد بلادي بالخرائط والمعلومات المتعلقة بهذه الألغام، وضرورة تعويض الضحايا وأسره على الأضرار التي لحقت بهم من جراء انفجار تلك الألغام.

ويطالب وفدي بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام تعيش جميع شعوبها في وئام واحترام متبادل. وهذا، في رأينا، لن يتأتى إلا من خلال انسحاب كل الأساطيل العسكرية الأجنبية، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية، واحترام سيادة كل دولة من دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحل جميع خلافاتها بالطرق السلمية بعيدا عن استخدام القوة أو فرض العقوبات أو التهديد بها. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشير إلى الزيارة التي قام بها السيد برلوسكوني، رئيس وزراء إيطاليا، يوم الخميس الماضي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للمشاركة مع الأخ معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، في تدشين خط نقل الغاز الليبي إلى أوروبا عبر إيطاليا، والذي نرى أنه يدخل في إطار التعاون وتحسين العلاقات في هذه المنطقة. وما قرار دول الاتحاد الأوروبي اليوم برفع حظر بيع الأسلحة إلى ليبيا سوى دليل آخر على ذلك.

إن الإرهاب ظاهرة خطيرة عانى ويعاني منها كل جزء من هذا العالم. ولقد نادى ليبيا منذ أمد طويل بضرورة معالجة هذه الظاهرة المستشرية، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتحديد أسبابه، وإيجاد الحلول اللازمة لمواجهته. وقامت ليبيا بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الإثنتي عشرة الخاصة بمكافحة الإرهاب حرصا منها على حفظ الأمن والسلم الدوليين.

لقد صادقت الجماهيرية العربية الليبية، خلال هذه السنة، على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووقعت على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حرصا منها على المساهمة بفعالية في نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار.

كما زار ليبيا خلال الأشهر التسعة الماضية مسؤولو تلك المنظمات وفي مقدمتهم السيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والسيد روجيليو بفيرتر، المدير التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد وولفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد كارلوس سيرسالي دي سيرسانو، الرئيس الدوري لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وأجروا مع المسؤولين الليبيين مباحثات إيجابية. كما استقبلت ليبيا العديد من فرق التفتيش التابعة لهذه المنظمات، وتم تسهيل كل متطلباتهم للقيام بعملهم؛ وتقديم جميع المعلومات التي يحتاجونها.

ويؤكد وفدي على ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح الذي لم يتمكن حتى الآن من الاتفاق على برنامج عمل؛ ولم يجرز أي تقدم بخصوص المسائل المعروضة عليه، بما في ذلك إبرام معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صنع الأسلحة النووية.

إن وفدي يؤيد مبدأ التعددية في مجال نزع السلاح باعتبارها السبيل الوحيد إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

وتعاني الجماهيرية العربية الليبية العديد من المشاكل المترتبة على وجود عدد هائل من الألغام، ومخلفات الحروب. إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما لا يقل عن عشرة ملايين لغم مدفونة في الأراضي الليبية منذ الحرب

في الآراء على بنود جديدة لجدول الأعمال. لكن بغية أن تتمكن اللجنة من استعادة الدور السياسي الأساسي التي يطلب منها الاضطلاع به في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار، والأمن الدولي، يجب علينا تجديد دعمنا لتعددية الأطراف ولنهج تقاسم المسؤولية، مما يجعل الانتقال من المواجهة إلى التعاون أمرا ممكنا.

وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي إلى بذل جهود لتحسين أساليب عملنا بغية تقييمها بحسب جدارتها وملاءمتها، بدلا من تقييمها بحسب الدول أو المجموعات التي تقترحها. ومع الاهتمام والتصميم المطلوبين في التعامل مع الفترات العصبية التي نشهدها بخصوص جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي لنا التوصل إلى توافق في الآراء يمكننا من تحقيق تقدم في ذلك الصدد.

يجب علينا أن نحافظ على هذا المحفل التعددي الفريد في نوعه الذي ما زال يعمل، ولكن يجب أيضا أن نصلحه. وبتلك الوسيلة فقط يمكننا أن نبين أن تعددية الأطراف يمكن أن تكون فعالة ويمكنها أن تتصدى للتحديات الرئيسية التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

إن كولومبيا تؤكد من جديد التزامها بقضية نزع السلاح العام والشامل. وحيث أن الإرهاب يبرز الآن بوصفه تهديدا جديدا وخطيرا جدا للسلم والأمن الدوليين، فإننا نكرر التأكيد على أن القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل هو وحده الذي سيمنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ووفقا لذلك، فإننا ملتزمون التزاما راسخا بجميع الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما تلك التي تحكم أسلحة الدمار الشامل الأساسية، أي الأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعد أحد الصكوك القانونية ذات الأهمية البالغة في هذا المجال. وقّعت

وفي ما يخص إصلاح عمل اللجنة الأولى، فإن وفدي يرى أن عملية الإصلاح ينبغي أن تركز بشكل خاص على كيفية تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في القرارات المتتالية طيلة عقود مضت، لا سيما من قبل الدول الكبرى. وإن الأسلوب الأمثل، في رأينا، لعملية إصلاح هذه اللجنة، أن تتم في إطار الإصلاح الشامل للهيكل الأساسية للمنظمة.

ختاماً، يؤكد وفدي على تعاون ليبيبا مع كل الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل، ومن أجل خلق عالم يسوده الاستقرار والمحبة والسلام.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وأتوجه أيضا بالتهنئتين إلى أعضاء المكتب الآخرين. إننا ندرك جيدا التزام بلدكم بقضية نزع السلاح الشامل والكامل، ونعرف كذلك ميزاتكم الشخصية والمهنية. ونحن بالتالي على يقين بأنكم، السيد دي ألبا، ستترأسون اجتماعاتنا بحكمة وتوازن.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي ألقاه وفد البرازيل بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. ومع ذلك، نود التوسع في الحديث عن موقف كولومبيا الوطني من بعض بنود جدول أعمال اللجنة وهي بنود ذات أهمية خاصة لبلدنا.

اسمحوا لي أولا أن أناشد اللجنة الأولى استعادة دورها السياسي المنصوص عليه في المادتين ١١ و ١٣ من الميثاق. فالحاجة إلى ذلك باتت تتضح أكثر فأكثر من كل عام، نظرا لتعثر مؤتمر نزع السلاح، الذي فشل في التوصل إلى اتفاق على برنامج عمله لثماني سنوات، ونظرا لتعليق عمل لجنة نزع السلاح هذه السنة بسبب عدم وجود توافق

من جديد في جميع أنحاء العالم. بمسألة الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ما هو أساسي بالنسبة لبلد مثل كولومبيا هو الدور الذي يعطيه هذا التقرير للأمن فرديا ووطنيا وإقليميا ودوليا، فيما يتعلق بتزع السلاح والتنمية. وإن الإرهاب والعنف اللذين يوديان بحياة عشرات الآلاف من الأفراد في بلدنا، ويكلفاننا ما يعادل ٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قد تم التصدي لهما من خلال سياسة للأمن الديمقراطي تؤدي إلى نتائج كبيرة. وإننا ندرك أنه لن نتمكن من التخطيط للتنمية الاقتصادية ومن إعادة تخصيص جزء كبير من مواردنا للاستثمار الاجتماعي، نكرسه الآن لاستعادة سيادة القانون في أرضنا إلا من خلال ضمان سلامة وأمن مواطنينا.

ولكن الجهود التي نبذلها على المستوى الوطني ليست كافية. فضلا عن توفير المساعدة الإنمائية الأكبر وهيئة المناخ الدولي الأكثر ملاءمة لتمويل التنمية وتصدير منتجاتنا، نحتاج إلى مزيد من التعاون في مكافحة المشكلة العالمية للاتجار غير القانوني بالمخدرات، الذي يمول العنف والإرهاب في كولومبيا. ونحتاج إلى تطبيق رقابة أكثر إحكاما على التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ما زالت تبذر بذور الموت والتشريد في كولومبيا.

ويجب أن يكون هناك التزام أقوى على مستوى العالم بوقف إنتاج وبيع الألغام المضادة للأفراد، التي تقتل وتشوه جنودنا وأطفالنا. وتلك هي الطريق الوحيدة التي يمكن أن نستعيز بها عن الخوف والانشغال بالأمن والسلام والتنمية. ويسرنا أن نلاحظ أنه قد زاد عدد التصديقات على اتفاقية أوتاوا بأربعة هذا العام، مما يزيد من عدد الدول الأطراف إلى ١٤٣. وإننا نؤكد على الضرورة الملحة للتوصل إلى عالمية هذه الاتفاقية، مما يجعلها ملزمة لأكبر

كولومبيا على هذه المعاهدة في عام ١٩٩٦، وهي تعمل دائما وفقا لروح هذه المعاهدة. وفي جميع المحافل الدولية أكدت كولومبيا على التزامها الكامل بمهدف المعاهدة: تحقيق نزع السلاح العام والشامل. وفي المؤتمرات المعنية بتيسير بدء نفاذ المعاهدة شرحنا الحاجة إلى تعريف وتعزيز تدابير محددة تتناول حالات مثل تلك المتعلقة بكولومبيا، حيث توجد إرادة سياسية للتصديق على المعاهدة، ولكن تواجهها صعوبات دستورية وقانونية لا يمكن تذليلها. وما زلنا نأمل في التوصل إلى حل يمكننا من التصديق على المعاهدة بأقرب وقت ممكن.

من بين البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى التي تغيرت تغيرا كبيرا هذا العام بند "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". فبناء على طلب الجمعية العامة تم إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لإعادة تقييم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن. ويؤكد تقرير الفريق، الذي يرد في الوثيقة A/59/119، على الدور المركزي للأمن وتكاليف الإنفاق العسكري والآثار المترتبة عليه، وتحرير الموارد من أجل التنمية، وأهمية تعددية الأطراف والدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويلاحظ التقرير أنه بعد بضع سنوات متعاقبة من التخفيضات في الإنفاق العسكري العالمي في التسعينيات فإن ذلك الإنفاق قد بدأ في الارتفاع مرة أخرى. وفي عام ٢٠٠٣ بلغ الإنفاق العسكري العالمي ٩٠٠ بليون دولار، مما يمثل ٢,٦ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي العالمي؛ ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم هذا العام إلى ٩٥٠ بليون دولار. إن التباين بين الإنفاق العسكري العالمي، وخصوصا البلدان ذات الدخل المرتفع، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، الذي تعيش فيه الأغلبية العظمى من البشرية، ينبغي أن يكون كافيا لإحياء الاهتمام

للكوكال الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية، واتفاقية الأسلحة الكيمائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ومن الأهمية الحاسمة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الحالي على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتكاملته. إن أوجه الضعف والثغرات المتأصلة في المعاهدة يجب علاجها لمنع المصممين على نشر هذه الأسلحة من تطوير قدرات الأسلحة النووية في هيئة برامج مزعومة لإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي ذلك الصدد تقرر جمهورية كوريا بالدور الحيوي الذي تضطلع به مجموعة موردي المواد النووية والشراكة العالمية التابعة لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة وذلك تكملة لنظام عدم الانتشار العالمي. ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي اتخذ في نيسان/أبريل هذا العام، ونؤيده. ونعتبر قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة كبيرة إلى الأمام في سد الثغرات الموجودة في نظام عدم الانتشار الدولي، بالتصدي للشواغل الخطيرة حول خطر حصول جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

تولي جمهورية كوريا أهمية كبرى لتعزيز آليات الامتثال والتحقق لنظام عدم الانتشار النووي. ولهذا الغاية نؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، أصبحنا البلد التاسع والثلاثين الذي يصدق على البروتوكول الإضافي. ووفقا لمعايير الضمانات الجديدة التي وضعها البروتوكول الإضافي، قمنا بتقديم إعلان جديد شامل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن جميع أنشطتنا النووية، بما في ذلك تجارب

منتجتي هذه الألعام في الوقت الحاضر. وإننا نشجب قيام الجهات الفاعلة من غير الدول بصنع الألعام واستخدامها بشكل عشوائي، ونحث المجتمع الدولي على منع تلك الممارسة. ونعتقد بأن من الأساسي أن تقدم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الموارد الضرورية للقيام بعملية إزالة الألعام المكلفة والملحة اللازمة في جميع أنحاء العالم.

شغل، السيد بار (إسرائيل)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

إن كولومبيا ستتكمم بإسهاب أكبر بشأن نقاط محددة خلال المناقشة المواضيعية بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية وبشأن الألعام الأرضية المضادة للأفراد، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي بخصوصها يقوم وفد بلدي بتنسيق مشروع قرار هذا العام حول استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وإننا نقدم هذا النص إلى اللجنة الأولى كل عام، بالاشتراك مع اليابان وجنوب أفريقيا، وبمشاركة أكثر من ١٠٠ بلد آخر.

السيد تشون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يهنئ وفد بلدي السفير دي آبا على انتخابه رئيسا لهذه اللجنة المهمة. ونتطلع إلى العمل الوثيق معه خلال الأسابيع القادمة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بصفة عامة، والأسلحة النووية، بصفة خاصة، ما زال يشكل اليوم أخطر التهديدات للأمن العالمي. إن كشف شبكة إيه كيو خان للانتشار قد أيقظنا على الخطر الحقيقي خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الأيدي العابثة. ولمواجهة هذا التحدي، من الحتمي ضمان التقيد العالمي بالمعايير القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار والامتثال العالمي لها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقات الضمانات

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على توازن دقيق فيما بين أركانها الثلاثة: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإن المحافظة على هذا التوازن ضروري لبقاء المعاهدة ولحيويتها. وحيث أن نزع السلاح وعدم الانتشار يكمل ويعزز بعضهما بعضاً، فإن تعزيز التزامات عدم الانتشار للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن يواكبه مزيد من الجهود الصادقة وحسنة النية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وعلاوة على ذلك، فإن جهود عدم الانتشار ينبغي ألا تبذل على حساب الحق المشروع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إننا نتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن تلك القضايا الأساسية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في أيار/مايو من العام القادم.

إن القضية النووية الخاصة بكوريا الشمالية ما زالت تشكل تحدياً خطيراً للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفيما وراءها. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بالحل السلمي لهذه القضية من خلال عملية المحادثات السادسة الأطراف. ونتطلع إلى توصل كوريا الشمالية إلى قرار استراتيجي بالتخلي عن كل أسلحتها النووية وبرامجها ذات الصلة - بما في ذلك برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم - مرة واحدة وإلى الأبد، وإلى انضمامها إلى الاتجاه السائد، اتجاه نشوء شرق آسيا المزدهر.

تشارك جمهورية كوريا بنشاط في مبادرات البلدان التي تشاركنا الرأي والتي تهدف إلى مراقبة انتشار القذائف التسيارية كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وقد استضافنا الاجتماع العام بشأن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف المعقود في الأسبوع الماضي في سيول. كما أننا ملتزمون تماماً بمدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها أساساً

البحوث العلمية التي تمت على نطاق المختبرات في الماضي، والتي اشتملت على كميات ضئيلة للغاية من المواد النووية. إننا نتعاون تعاوناً تاماً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق أعلى معايير الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة النووية في بلدي. ونحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكول الإضافي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن جمهورية كوريا تؤكد على الضرورة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المهم بصفة خاصة أن تنضم الدول التي تصديقتها شرط لبدء نفاذ المعاهدة، إليها دونما تأخير. كما أن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مع توفير آلية تحقق مناسبة مهمة أخرى حان إنجازها منذ وقت طويل. وإن وضع حد أقصى للمخزونات الحالية والمستقبلية من المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية من خلال مثل هذه المعاهدة، بالإضافة إلى حظر التجارب النووية الوارد في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سيشكل أساساً لا غنى عنه في تحقيق هدي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن الحتمي دعم وقف التجارب النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. علاوة على ذلك، إلى حين بدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية نحث جميع الدول ذات الصلة على أن تعلن عن وقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، وأن تمثل لهذا الوقف.

إن تلك الجهود المعيارية صوب تحقيق عدم الانتشار سيكون لها أثر أكبر إذا ضمت إلى الجهود التي تتصدى للأسباب الكامنة للانتشار من خلال حل الصراعات الإقليمية والتخفيف من حدة التوترات وانعدام الأمن على المستوى الإقليمي.

التوصل إلى توافق في الآراء على توصيات موضوعية. إن هذا الوضع المؤسف لآليات ومحافل نزع السلاح الرئيسية يجعل دور ومسؤولية اللجنة الأولى في غاية الأهمية. وذلك بالتالي يجعل من إصلاح اللجنة الأولى أولوية ملحة. إننا نؤيد الاقتراحات البناءة المتعلقة بتنشيط اللجنة، ونتطلع إلى تحقيق نتائج مثمرة.

السيد نغوين دوي تشين (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السفير دي ألبا وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخابهم. وإننا نؤكد لهم الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد فيت نام.

أيدت فيت نام دوما، اقتناعاً بأن نزع السلاح العام والكامل ضمان قوي لتنمية البشرية، كل الجهود الرامية إلى توطيد الالتزامات نحو تحقيق ذلك الهدف بتعزيزها وزيادة تطويرها، كما هو مطلوب في نتائج المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وحاولت دوما أن تقدم أفضل إسهاماتها لتلك الجهود. ونأسف لأن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي مؤخراً في مختلف محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، مثل هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، لم تحقق نتائج مشجعة. ونعتقد أن حالة شؤون نزع السلاح الراهنة لا يمكن تصحيحها إلا إذا سادت إرادة سياسية حقيقية وتم تجديد ومضاعفة الجهود التعاونية المبذولة للتغلب على الصعوبات والعوائق القائمة.

ومن نافلة القول إن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ودعت فيت نام دوما إلى الإزالة الكاملة للترسانات النووية، كما أننا ملتزمون بالتعاون بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي للتخلص من هذه الأسلحة الخطيرة. وفي ذلك السياق يود وفد فيت نام أن يؤكد مرة

عملية لبناء المعايير العالمية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بالقذائف التسيارية. ولقد كان من المخيب للآمال بدرجة كبيرة أن فريق الخبراء الحكوميين الثاني التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها لم يقدم تقريراً موضوعياً بالرغم من عقد ثلاث دورات من المناقشات الموضوعية المتعمقة هذا العام.

تؤيد جمهورية كوريا برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه استجابة مهمة متعددة الأطراف للتهديد الموجه ضد الأمن البشري. ومن المشجع أن نلاحظ أن الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، كانت لها بداية مبشرة بالخير في شهر حزيران/يونيه، وإننا نتطلع إلى تحقيق تقدم مضموني في دوراته المقبلة. ونؤيد فرض رقابة محكمة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، ونرحب بإدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفها فئة فرعية جديدة. ويحدونا الأمل في أن تتخذ اللجنة إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة في دورتها الحالية.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على تعددية الأطراف الفعالة في تعاملها مع قضيتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي العالميتين. ومع ذلك فإن أداء آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف كانت إلى حد ما مخيبة للآمال فيما بعد. كما أن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز أي تقدم مدة طويلة، وليس هناك أي أمل في إعادة تنشيطه في المستقبل القريب. وفي هذا العام فشلت هيئة نزع السلاح في اعتماد جدول أعمال كأساس للشروع في مداولاتها. كما أن الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لم يستطع أن يتوصل إلى اتفاق على جدول أعمال للمؤتمر، ناهيك عن

بدون تمييز إلى بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية.

وتدرك فييت نام إدراكا كاملا أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبوصفنا أحد الموقعين الأصليين على المعاهدة، فإننا نعكف على استكمال الإجراءات اللازمة للتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة هامة نحو بلوغ هدف تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على المستويين الإقليمي والعالمي. وأود التأكيد من جديد على موقف فييت نام المؤيد لجهود إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في كل مناطق العالم. وفيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإن فييت نام ترحب بإعلان الصين استعدادها للانضمام إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

إن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح ضروري لاستعراض وتقييم تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح. ونعرب عن خيبة الأمل لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة للنظر في أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية. وتنضم فييت نام إلى وفود عديدة أخرى دعت الجمعية العامة إلى الدعوة إلى انعقاد الفريق العامل لإيجاد سبل عملية لعقد الدورة الاستثنائية في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، فيما يتعلق بتنشيط عمل اللجنة الأولى، تؤيد الفريق العامل لحركة عدم الانحياز المعني بترع السلاح في

أخرى على أن محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، قد ذكرت بوضوح أن هناك التزاما بالقيام، بحسن نية، بالمفاوضات وباختتامها التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتولي فييت نام أهمية كبيرة لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التزاما قاطعا بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية. إن ذلك الالتزام وغيره من الالتزامات المضطلع بها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ يجب التمسك بها. وفي ذلك الصدد تؤيد فييت نام تأييدا كاملا اقتراح حركة عدم الانحياز بأن تنشأ، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، هيئات فرعية تابعة للجان الرئيسية للتداول بشأن اتخاذ خطوات عملية صوب بذل جهود منتظمة وتدرجية للقضاء على الأسلحة النووية ولتقديم ضمانات أمنية، في جملة أمور. ويجدوننا خالص الأمل في أن الاختلاف في الآراء القائم بين الدول الأطراف بشأن الأولويات والمناظير المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ سيتم حسمه قريبا من خلال برنامج يحظى بقبول واسع بغية ضمان نجاحه. وتقر فييت نام على نحو كامل بأهمية دور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توطيد وتحسين نظام التحقق التابع لنظام عدم الانتشار.

وتمثل مساعدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية التزاما هاما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نشدد أيضا على أن المعاهدة تؤكد على حق البلدان في الوصول

استخدام القوة من جانب واحد أو شن ضربات وقائية". (A/59/1، الفقرة ٦٩).

ولمنع هذه التطورات السلبية من إضعاف الثقة بتعددية الأطراف، يشعر الكثيرون أن نظام امتثال قويا شرط أساسي لعمل النظام المتعدد الأطراف في هذا المجال. وتايلند، بوصفها بلدا ناميا، تسلم بالصعوبات التي تواجهها بلدان نامية أخرى في الوفاء بالتزاماتها. ومن جانبنا، نحن على استعداد، في حدود قدرتنا، لأن نعمل مع بلدان نامية أخرى من أجل تحقيق النجاح في مساعيها المشتركة.

وقد أصبحت أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن. وتعتقد تايلند أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للجهود الجماعية في مجال عدم الانتشار، وهي تشكل الأساس الضروري الذي تقوم عليه مساعي نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تحث تايلند جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، وتشجع جميع الأطراف في المعاهدة على تنفيذ الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، بغية القضاء على كل ترسانات الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أيضا بأن المناقشات، التي ستجري خلال المؤتمر الاستعراضي القادم لأطراف معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥، ستؤدي إلى نتائج ملموسة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤيد تايلند بقوة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي نرى به استجابة مناسبة للتهديد الخطير لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويسر بلدي أن يبلغكم بأن تايلند تعكف على تنفيذ أحكام القرار وستتمكن من تقديم تقريرها الأول بهذا الشأن ضمن الجدول الزمني الذي حدده القرار.

عرض الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز بشأن تلك المسائل الهامة، ونأمل أن اللجنة الأولى ستتمكن، من خلال العمل البناء، من تحقيق التقدم في وضع تدابير ملموسة وعملية لتعزيز نظام نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

السيدة لوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): أود

أن أعبر عن تهانتي المخلصة للسفير دي ألبا على انتخابه رئيسا للجنة الأولى. وأعتقد جازمة أن اللجنة الأولى في ظل توجيهاته وقيادته القديرة ستسير في اتجاه أكثر إيجابية. وأقدم التهاني كذلك إلى باقي أعضاء المكتب.

وتود تايلند، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم الرابطة.

وإذ نجتمع هنا اليوم، قبل عام واحد من الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، فإنه من المؤسف أن العالم، على الرغم من الجهود المستمرة التي ما زلنا نبذلها من أجل النهوض بترع السلاح وعدم الانتشار، لم يصبح أكثر أمنا من آفة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية مما كان عليه قبل أكثر من نصف قرن، عندما أسست الأمم المتحدة.

وذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، بأن

"بطء التحرك صوب نزع أسلحة الدمار الشامل، وانتهاك الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار، وظهور دلائل على وجود شبكة نووية سرية، والتهديد الذي يشكله استخدام الإرهاب ... من شأنها أن تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، وربما تضاعف من خطر وقوع حالات جديدة من

إن تايلند تدرك جدوى عمل المجتمع المدني وتعرب عن إعجابها به، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي أسهمت إسهاما كبيرا في الجهد المبذول لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لهذه المنظمات التي لا تسعى لجني الأرباح أن تعطى فرصا أكبر للتنسيق مع الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية في تعميق الوعي العام والاستمرار في حملات الترويج في هذا الميدان. وكجزء من عملية بناء القدرة وفقا لبرنامج العمل، يسر وفد بلدي إبلاغكم أن تايلند، بالتعاون مع المملكة المتحدة، ستعقد في بانكوك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حلقة عمل إقليمية حول نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقبل تولي تايلند بوقت طويل لرئاسة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وضعت مسألة الألغام الأرضية على رأس جدول أعمالها. وتايلند بوصفها رئيسا للاجتماع الخامس للدول الأطراف، يتعين عليها الالتزام الكامل بضمان النهوض بمقاصد وأهداف الاتفاقية، أي إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزون من الألغام، وإضفاء الطابع العالمي على قبول الاتفاقية.

إن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية جزء مهم جدا من إنهاء المعاناة التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه الأبرياء والمدنيين العزل. وقد ظلت تايلند تعمل مع البلدان التي تشاركها في التفكير وجهات فاعلة أخرى لإبراز حقيقة أن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد ليست مسألة إنسانية فحسب ولكنها أيضا مسألة تنمية في المقام الأول ولها عواقب اقتصادية اجتماعية هائلة وتبعات سلبية أخرى على البلدان والمناطق المتضررة.

إن إزالة الألغام مهمة شاقة جدا تتطلب قدرا كبيرا من القوة العاملة والموارد المالية فهناك حاجة إلى جهود

وتود تايلند أن تدعو جميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بدون تأخير لكي يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وبالنسبة لتايلند، فنحن بصدد التعجيل باتخاذ الإجراءات الداخلية من أجل التصديق عليها، ونأمل أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٥. وفي هذه الأثناء، نعمل مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل إنشاء محطتي رصد في بلدنا. وبعد التصديق على المعاهدة، فإن تايلند مصممة على العمل بتعاون أوثق مع أطراف معنية أخرى من أجل تطوير نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومنذ أصبحت تايلند عضوا كامل العضوية في الاتفاقية في بداية العام الماضي، فقد أدت دورا نشطا في النهوض بالطابع العالمي للاتفاقية. ومن خلال العمل جنبا إلى جنب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد شاركنا في استضافة حلقة عمل إقليمية حول عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في آذار/مارس ٢٠٠٣، وحلقة عمل إقليمية أخرى حول المساعدة والحماية، عقدت في بانكوك، في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وبينما يواجه العالم تهديدات أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإن مشكلة الأسلحة التقليدية لم تجد طريقها إلى الزوال. ورغم جهودنا الحثيثة لمعالجة التحديات التي توجدها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن آفة هذه الأسلحة ما زالت تحصد حياة مئات الألوف من الأبرياء في كل عام. وبالتالي، يؤيد وفد بلدي إنشاء وعمل فريق عامل مفتوح باب العضوية لاعتماد صك دولي عن طريق التفاوض لوضع العلامات على هذه الأسلحة واقتفاء أثرها، ونتطلع إلى إجراء مداورات بناءة في اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سيعقد في العام القادم.

ونأمل شديد الأمل أن يتلقى مشروع قرار هذا العام مستوى أعلى أيضا من التقدم والتأييد من الدول الأعضاء.

وتعليقي الأخير يتعلق بمسألة تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤيد آراء حركة عدم الانحياز في القرار ٤١/٥٨ بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى الذي اتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي. وأيدت تايلند القرار وانضمت إلى قائمة مقدميه لأننا اعتقدنا أن من شأنه أن يسهم في الجهد الأوسع لإنعاش الجمعية العامة. ونحن على اقتناع تام بأن من حسن التوقيت أن ناقش هذه المسألة وفقا للقرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة ويتطلع وفد بلدي إلى المناقشة المثمرة لهذه المسألة أثناء الدورة الحالية.

وختاما يود وفد بلدي أن يكرر مرة أخرى بيان كامل تأييده لعمل اللجنة الأولى وأن يتعهد بمشاركته النشطة.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):
بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن اشارك في التهاني المقدمة للسفير دي ألبا بمناسبة انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن تأييد وفد أوزبكستان لكم سيدي ولسائر أعضاء المكتب.

وتشاطر أوزبكستان الرأي في أن العملية العالمية لترزع السلاح وعدم الانتشار تمر الآن في منعطف. ولسوء الطالع، قد أصبح جليا أن وجود صكوك قانونية متعددة الأطراف لم يعد عائقا للقوى المدمرة في رغبتها في استخدام أسلحة الدمار الشامل بغية تحقيق أهدافها الإجرامية.

وفي بداية القرن الجديد، ظهر اتجاه مميز صوب التوسع في نطاق أنشطة الجماعات الإرهابية وتنوع أساليبها ومحاولاتها لحيازة مكونات أسلحة الدمار الشامل. وقد شهدنا امتزاجا متواصلًا للمشاكل الحالية مع عدد متزايد من التحديات

ملموسة والمشاركة الأوسع للجهات الفاعلة ذات الصلة. ومع مراعاة ذلك، ظلت تايلند تعمل عن كثب مع فرقة العمل لتعبئة الموارد المرتبطة بالاتفاقية للتعرف على المصادر الجديدة والكامنة للتمويل وبخاصة من المؤسسات المالية الدولية. وكجزء من ذلك الجهد، اجتمع معالي السيد سوركيارت ساثيراثيري وزير خارجية تايلند بصفتها رئيسا للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بالسيد جيمز ولفنسون، رئيس البنك الدولي في واشنطن العاصمة في الشهر الماضي لمناقشة التعاون الممكن بين البنك الدولي والجماعة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام. واتفق الطرفان وأبرز أن مسألة الألغام المضادة للأفراد ليست مجرد مسألة إنسانية بل هي مسألة تنمية أيضا. وأكد السيد ولفنسون أيضا من جديد تأييد البنك الدولي الكامل للأعمال المتعلقة بالألغام.

وسيشكل المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المقرر عقده في نيروبي في الشهر القادم علامة بارزة أخرى للذين يشاطرون رؤية وجود عالم خال من الألغام. وسيستعرض المؤتمر التقدم الذي أحرز منذ إبرام الاتفاقية والأهم من ذلك سيرسم اتجاه الاتفاقية في المستقبل. وتأمل تايلند أن تنجم عن مؤتمر قمة نيروبي نتيجة ملموسة وخطة عمل ستؤديان إلى التخلص من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في نهاية المطاف.

وفي العام الماضي، أدت تايلند دور المنسق لمشروع القرار A/C.1/58/L.43 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". وقد حظي مشروع القرار بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء حينما بتت الجمعية العامة فيه بأغلبية ١٥٣ صوتا مؤيدا وعدد مقدمين يصل إلى ١٤٥. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي قدمت وأيدت مشروع القرار. وهذا العام يسر تايلند أن تتولى مرة أخرى الدور نفسه.

وتعتبر جمهورية أوزبكستان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي وأساسا لمزيد من العمل بشأن نزع السلاح العام والكامل في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الافتقار إلى تحقيق نتائج ذات أثر للدورة الثالثة التي عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، فإننا نتوقع تحقيق نتائج إيجابية من عمل المؤتمر حيث ستتخذ القرارات والتوصيات الضرورية، مما يمكننا من أن نقيس خطواتنا القادمة وأن نوجهها صوب تحقيق السلام والأمن.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وكانت أوزبكستان من بين البلدان الأولى التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترى أن أهمية المعاهدة تكمن في أن نفاذ مفعولها سيكون منظوبا على فائدة عملية حقيقية في حل مشاكل حظر ومنع انتشار الأسلحة النووية وفي تحسين بيئة كوكبنا وفي تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين، وفي النهوض بالتعاون الدولي في المجال النووي للأغراض السلمية. وفي هذا السياق ندعو مرة أخرى البلدان التي تصديقتها ضروري لبدء سريان المعاهدة أن تقوم بذلك بأسرع وقت ممكن، وبذلك تسهم في أن تجعل من غير الممكن عكس عملية عدم الانتشار وتعزيز التحديد الدولي الفعال.

اللجنة الأولى هي أحد المحافل فيه للدول الأعضاء فرصة الانخراط في تبادل الآراء والعمل معا لإحلال السلام والأمن الشاملين. وإننا واثقون بقدرتها على التكيف للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة. وناشد هنا جميع الوفود ألا تدخر جهدا لإصلاح اللجنة الأولى بغية كفالة أداء وظيفتها بفعالية.

الجديدة المرتبطة بزيادة وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي والتوسع في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا.

وينبغي أن نقر بأن آليات المكافحة الفعالة لانتشار أسلحة الدمار الشامل في الظروف الحالية ليست إلا في مرحلة تطورها. وفي ذلك السياق يؤيد وفد بلدي أهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بمنع حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ويعتبر أن تنفيذ أحكامه يمكن أن يقلل إلى قدر كبير ذلك التهديد.

وأوزبكستان مقتنعة بأنه في حل المشاكل الملحة للأمن العالمي، هناك حاجة لإعطاء أولوية عليا لجدول الأعمال الإقليمي. ونرى أنه لا يمكن القيام بإسهام فعال في كفالة الأمن والاستقرار في العالم إلا بالتقدم خطوة تلو الأخرى من الأمن الإقليمي إلى الأمن العالمي. ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أن يكون طفرة واضحة في هذا المجال. ونعتبر في أوزبكستان أن ذلك تدبير من شأنه أن يعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يؤكد مجددا طابع المعاهدة غير المقيد بزمن. وقد كانت هذه المبادرة من أول جهود دول آسيا الوسطى التي ترمي إلى إنشاء آلية للأمن الإقليمي.

واسمحوا لي هنا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام كوفي عنان ولوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح السيد نوبوياسو آبيه على اهتمامهما الشخصي بهذه المبادرة. ونحن نقدر تقديرا كبيرا التعاون الذي أظهر لبلدان آسيا الوسطى من المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ الذي يترأسه السيد تسوتومو شنغوري.

ونرحب باستعداد الدول الخمس الحائزة على أسلحة نووية للتعاون في هذه القضية ونتوقع أنها ستظهر في المستقبل أيضا نهجا بناء بينما نضع موقفا موحدا لبلدان منطقتنا.

على زيادة فعالية اللجنة الأولى ومنظمة الأمم المتحدة، ومدها بالوسائل الكفيلة بترسيخ دورها المحوري في صون الأمن والسلم الدوليين وغيره من المقاصد النبيلة والغايات المضمنة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

إن وفد بلادي يعبر عن قلقه لاستمرار فشل مؤتمر نزع السلاح، للسنة السابعة على التوالي، في تحقيق أي تقدم مضموني، وكذلك لعدم تمكن هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح من بحث البنود الموضوعية المنوطة بها بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة خلال دوراتها الأخيرة. وتزداد محورية اللجنة الأولى أهمية بدون شك في ضوء الفشل المتكرر لأعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح في نيويورك. وفي هذا الصدد يرى وفد بلادي أن عملية ترشيد العمل في اللجنة الأولى ينبغي لها أن لا تؤدي بقصد أو بحسن نية إلى إعادة إنتاج ظروف مماثلة لتلك التي أدت إلى الفشل الذي أصبح مع الأسف، مزمنًا في إطار آليات نزع السلاح الأخرى. وأشدد على دعم وفد بلادي الكامل لجهود إصلاح وترشيد عمل الجمعية العامة ومنظمة الأمم المتحدة بشكل عام، ولجنتنا الأولى بشكل خاص، على أن تكون الغاية والمقصد التعزيز الحقيقي لعمل اللجنة في مجال نزع السلاح، بما فيها جهود نزع السلاح النووي وحفظ الأمن. ويحدو وفد بلادي الأمل بأن تتوافر لدينا جميعا الإرادة السياسية للمضي قدما إلى الأمام نحو تحقيق هدف زيادة الأمن من خلال جهود نزع السلاح وعبر إعادة تفعيل آليات نزع السلاح المختلفة.

يتطلع وفد بلادي قدما إلى المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونأمل أن لا تكون المواقف خلال المؤتمر انعكاسا وامتدادا للحو الذي ساد خلال مداوات أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي التي عقدت في نيويورك خلال ربيع هذا العام، هذا مع التعبير عن تقديرنا لجهود رئيس اللجنة التحضيرية.

السيد الخصاصونة (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أعبر عن تضامن بلادي مع جمهورية مصر العربية الشقيقة حيال العمل الإرهابي الجبان والأحرق الذي تعرضت له مدينتنا طابا ونويبع المصريتان، وندعو الله تعالى أن يحفظ مصر العزيزة من كل سوء. كما أتقدم بالتعزية الحارة لعائلات الضحايا الأبرياء من مختلف الجنسيات.

أتشرف في مستهل كلمة وفد بلادي بأن أتقدم لكم، السيد الرئيس، ولأعضاء المكتب الموقرين بالتهنئة على انتخابكم. وإن وفدي على ثقة بأن ما عهد عنكم وخبر فيكم من حكمة وقدرة وتميز ستساهم في إنجاح مداواتنا وإيصالها إلى النتائج والغايات التي نصبو إليها. ويود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره العميق لسعادة السيد نوبياسو آبي، الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح وإلى إدارة نزع السلاح في منظمنا على جهودهم الدؤوبة والمقدرة. وأؤكد لكم، سيدي، على عزم وفدي تقديم كل العون لكم خلال مداواتنا هذه على وفق منهجية تهدف إلى المساهمة في إنجاح مسعانا المشترك والموحد والهام في جعل عالمنا الصغير أكثر أمنا وسلاما واستقرارا.

يأتي موعد انعقاد أعمال اللجنة الأولى لهذا العام في وقت يلقي فيه موضوع إصلاح وتفعيل عمل الجمعية العامة لمنظمنا بظلاله على مشاورات الوفود كافة ومداوات لجان الجمعية العامة برمتها. وإن موضوع إصلاح العمل وترشيده، على أهميته العالية، من شأنه ولا شك أن يمتد إلى صميم عمل اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد فإن وفدي يضم صوته إلى من سبقه من الوفود في التشديد على ضرورة تأطير الحوار القائم حاليا حول سبل ترشيد عمل اللجنة الأولى بشكل يجعل الوسائل والمقدمات والمنهجية والأهداف والمقاصد المرجوة من عملية ترشيد العمل واضحة وجليّة ومبنية بالكامل على رغبتنا الجماعية المشتركة والصادقة بأن يكون جهدنا الخاص بعملية ترشيد العمل مدفوعا بالحرص

إطلاق مبادرات جادة تهدف إلى بحث سبل نزع السلاح النووي فضلاً عن منع الانتشار وإلى الشروع في إيجاد صك قانوني ملزم تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها. كما يشدد وفد بلادي على ضرورة أن يعالج المؤتمر الاستعراضي القادم الخلل الناجم عن عدم تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط، الذي صدر خلال مؤتمر التمديد اللانهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥، في إطار صفقة سمحت في ذلك الوقت بالتمديد اللانهائي للمعاهدة مقابل إصدار قرار لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن هذا الخلل وعدم التنفيذ لذلك القرار ناشئان عن امتناع إسرائيل عن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ومن هنا ندعو إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإلى إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفتح هذه المنشآت للتفتيش إعمالاً وتنفيذاً للقرار الخاص بالشرق الأوسط.

إن بلادي قد صادقت على جميع الاتفاقيات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها برمتها، وتأمل بلادي بأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ قريباً. كما تقدر بلادي الخطر الناجم عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة والارتباط العضوي ما بين غياب التنظيم والتقنين الدولي الخاص بهذه الأسلحة والاتجار بها مع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. ومن هنا تدعم بلادي الوصول إلى صك دولي خاص بوسم وتتبع هذه الأسلحة.

السيد واغابا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يود

وفدي أن ينضم إلى الوفود التي تكلمت قبلنا، يا سيدي، في تمثنتكم على انتخابكم لترؤس أعمال هذه اللجنة أثناء دورة الجمعية العامة هذه. وتقدم بالتهنئة أيضاً إلى سائر أعضاء المكتب. ولا يساورنا أي شك في أن اللجنة ستتمكن بتوجيهكم من إنجاز أعمالها بفعالية. ونعرب عن امتناننا أيضاً

إن بلادي تقدر الخطر المائل والحال والمحدد الناشئ عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والتقنيات المرتبطة بها، وتدرك بالتجربة والمعاناة الفعلية مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووصولها إلى حوزة جماعات إرهابية. ولقد وجدت بلادي نفسها، على خلفية وقوفها الطوعي المستند إلى إيمان راسخ برفض كل أشكال الإرهاب بغض النظر عن أسبابه ومسبباته ومصدره، وقبل أشهر قليلة، في مواجهة مؤامرة إرهابية كانت تهدف إلى إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء عبر استخدام أسلحة دمار شامل. ولحسن الحظ وكفاءة الأجهزة الأمنية الأردنية العالية تمكنا من إحباط هذه المؤامرة التي شكلت حالة واحدة من مئات الحالات التي وجدت بلادي فيها نفسها وبسبب تمسكها بالمبدأ في مواجهة الإرهاب الدولي وجها لوجه.

وعلى ذلك فإن بلادي عبرت عن تقديرها لقيام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الهادف إلى ملء الفراغ القائم في المعاهدات الدولية حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات وكيانات لا تشكل دولا وإلى الجماعات الإرهابية. وبالرغم من ذلك فإن وفد بلادي يعيد التشديد على أن أفضل الضمانات والسبل الكفيلة بمنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى جماعات إرهابية وكيانات لا تشكل دولا تكمن في الشروع فورا في مفاوضات جادة تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية دولية تعالج هذا الأمر برمته وبشكل شامل، وتبعد عن مجلس الأمن الدولي شبهة محاولة إحلال قراراته محل المعاهدات الدولية التي تعبر عن الإرادة الجماعية الشاملة للدول وللمجتمع الدولي.

إن الضمانة المثلى لمنع انتشار السلاح النووي تكمن في نزع هذا السلاح برمته. ومن هنا أود التشديد على ضرورة إيلاء هذا الموضوع حل الاهتمام والعناية باعتباره الداء الأساسي. ويأمل وفد بلادي أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من

للتدمير. ولذلك، يناشد وفدي جميع الدول أن تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، أو إذا كانت لم تنضم إلى أي منهما بعد، أن تفعل ذلك لتصبحا قابلتين للتطبيق على صعيد عالمي.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، تود أوغندا أن تبرز الآثار المدمرة لإغراق البلدان في جميع أنحاء المعمورة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، خاصة البلدان النامية. فقد أحدثت هذه الأسلحة الدمار والخراب نتيجة توفرها بيسر واستخدامها العشوائي. ولذلك، نرحب بالعمل الذي لا يزال يضطلع به بغية منع ومكافحة التجارة غير المشروعة بهذه الأسلحة، والقضاء عليها. وعلى وجه الخصوص، نرحب ببدء المداولات، في وقت مبكر من هذا العام، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ونعتقد أن نتائج جهود ذلك الفريق العامل ستقدم إسهاماً كبيراً في تخفيف انتشار هذه الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أذكر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده الشهر القادم في دار السلام، تزانيا. ومن المتوقع أن يتناول ذلك المؤتمر، من بين أمور أخرى، مشكلة إغراق المنطقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهي المشكلة التي نتجت عن إنهاء الصراعات في المنطقة. ويناشد وفدي المجتمع الدولي ليس دعم عقد هذا المؤتمر فحسب، بل أيضاً توسيع الدعم السياسي والمالي للبرامج التي ستتبع عنه الهادفة إلى تسريح المحاربين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة توطينهم. وسيسهم هذا الدعم إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

للسفير جارمو ساريفا لتوجيه أعمال اللجنة بمهارة أثناء دورة الجمعية العامة الماضية. ونود أن نتقدم بالشكر أيضاً إلى السفير نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الحافلة بالأفكار لدى افتتاح مداولات اللجنة.

لا يزال التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، أكبر تحدٍ للسلم والأمن الدوليين. ونشعر بالإحباط لاستمرار عدم تحقيق تقدم ملموس في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وفشل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاتفاق على توصيات موضوعية وجدول أعمال لدليل على حسامة العمل الذي لا يزال يتعين إنجازها للنهوض بجدول أعمال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ونأمل أن يكرر المؤتمر الاستعراضي التأكيد وأن يشدد على الصلة الوثيقة بين عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ لعدم تصديق دول عليها يعتبر تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ويرى وفدي أن هذه المعاهدة أداة مهمة جداً في ترسانة عدم الانتشار النووي، ونطلب إلى الدول المعنية أن تصدق عليها فوراً. وإلى أن يتم ذلك، نحث على الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية.

ولا يزال الإرهاب بأشكاله المختلفة يسبب أضراراً رهيبية على هيئة خسارة في الأرواح وتشويه الأشخاص وتدمير الممتلكات في جميع أنحاء العالم. إنه آفة عصرنا. ولذلك، من الملح الآن أكثر من أي وقت مضى القضاء على أسلحة الدمار الشامل قبل أن تقع في أيدي الإرهابيين الحمقى الذين أثبتوا، من خلال تصرفاتهم، أنهم سيستخدمونها

متضافراً. وبناءً على ذلك، من المهم تعزيز كل آلية يمكن أن تعمل كأداة لضم الجهود، لأن عواقب الإرهاب لا توفر أحداً. وبعد أن قلت هذا، من الملح أن نقوي جميع الصكوك الموجودة المتعلقة بتحديد الأسلحة بجميع أبعاده، لأن ما من بلد، مهما كان صغيراً، في مأمن من أي تهديد من التهديدات التي يتسم بها مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتوجد تهديدات أخرى يمكن أن تنفجر، قد تكون أكثر تمويهاً ولكنها ملموسة أيضاً، مثل الجوع والفقر المدقع، وعدم قدرة دول عديدة على التصدي لهذه التهديدات بسبب ضغوط داخلية وخارجية. فزيادة الجوع والفقر المدقع تولد مصادر للصراع.

واستعمال الطاقة النووية موضع عدم اتفاق في المحافل الدولية وفي العلاقات بين الدول. وينظم استخدام الطاقة النووية عدداً من الاتفاقيات؛ تتعلق إحداها بالتأثيرات على الناس والبيئة التي يمكن أن تنتج عن نقل النفايات المشعة عبر مناطق حساسة بشكل خاص. ويعتمد اقتصاد الجمهورية الدومينيكية إلى حد كبير على السياحة. ولضمان إحراز تقدم في مجال التنمية الهام ذاك، يجب أن تكون لدينا مياه نقية؛ وإذا لحق أي ضرر بشواطئنا نتيجة لمواد مشعة، فإننا قد نتعرض لنكسة كبيرة في حالتنا الراهنة الحرجة جداً. وهذا قلق تتشاطرته جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيتوخى الحذر على نحو ملائم لكفالة تنفيذ التدابير الأمنية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للنقل البحري بشأن نقل المواد المشعة والنفايات الخطرة وأنه سيكفل اعتماد المعايير التي تكمل هذه التدابير.

ويهتم وفد بلدي على نحو خاص بأمور من قبيل ضمانات تتعلق بتلوث البيئة البحرية؛ وتبادل المعلومات بشأن الطرق المختارة؛ والإبلاغ بالخطط الطارئة في حالة

وبعد أن انخفضت النفقات العسكرية العالمية في نهاية الحرب الباردة، عادت إلى الزيادة، وتتجاوز هذه الزيادة الآن 5 في المائة سنوياً. وعلى النقيض من ذلك، يتناقص باطراد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. إضافة إلى ذلك، تجد البلدان النامية صعوبة في إدخال منتجها إلى أسواق الاقتصادات الصناعية. وأدى هذا الاعتداء المزدوج إلى تفاقم ظروف التخلف الإنمائي والفقر في البلدان النامية. وولدت هذه الظروف، بدورها، انعدام الأمن والصراع. ولذلك، توجد حاجة ملحة إلى إعادة تفحص العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

ويرحب وفدي بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الصادر في الوثيقة A/59/119، ويتطلع إلى مناقشته في اللجنة.

أخيراً، تشعر أوغندا بالقلق لفشل مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح، وهما محفلان هامين لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، في الاضطلاع بأي عمل موضوعي نتيجة لعدم الاتفاق على برنامج عمل أو جدول أعمال لأي منهما. ونأمل أن تتمكن هاتان الهيئتان من التغلب على هاتين العقبتين دون تأخير وأن تستأنفا عملهما الموضوعي.

السيد ديل روساريو سيبالوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نظراً لأن هذه هي أول مرة نتكلم في المناقشة العامة للجنة الأولى، أود أن أخبركم، يا سيدي، بمدى سرورنا لانتخابكم رئيساً للجنة. ومن خلالكم، نود أن نهنئ أيضاً سائر أعضاء المكتب.

وبما أن ممثل البرازيل تكلم فعلاً باسم مجموعة ريو، التي نتشرف بالانتماء إليها، سنتناول مجرد بضع مسائل تتعلق بما نعتقد أننا ينبغي أن نسمع صوتنا بشأنه.

قبل كل شيء، إن ظاهرة الإرهاب بأشكالها الجديدة نسبياً، التي لا تحترم حدوداً ولا اتفاقات دولية، تستدعي رداً

أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على جهوده من أجل الدفع إلى الأمام بقضية نزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن التهديد والخطر الوشيكين بتطوير وانتشار أسلحة الدمار الشامل يظلان مصدرا حقيقيا لقلق المجتمع الدولي. وتتحمل اللجنة الأولى مسؤولية حسيمة، ومسؤولية التصدي لتلك الشواغل ومواصلة جهودها لتعزيز الحظر العالمي ضد أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية. إن التقييد العالمي بالصكوك القانونية الرئيسية الثلاثة التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي متابعتها أيضا بوصف ذلك أولوية عليا في جدول أعمال نزع السلاح في العالم.

وفي ذلك السياق، فإن الفشل في الاتفاق على مشروع وثيقة بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ محبط للأمال. وفي الواقع فإن هذا الفشل يشكل نكسة لجهودنا لتحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وإن إحجام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إعطاء كامل التزامها بالخطوات العملية المتفق عليها البالغ عددها ١٣ بشأن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أصعب عائق لنجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطط الجديدة لدولة حائزة لأسلحة نووية لإنتاج أسلحة نووية صغيرة يمكن استخدامها وتخصيص ملايين الدولارات للأبحاث المتعلقة بالتطوير قد وضعت مستقبل نزع السلاح النووي بأسره على كفة الميزان. ونتيجة عن ذلك، فإن الجهود الممكنة

الكوارث، والالتزام باستعادة المواد في حالة التخلص منها وتنظيف المناطق الملوثة ووضع آلية ومعايير فعالة تحدد المسؤولية في حالة الضرر.

وبحال آخر يوليه بلدي أهمية خاصة هو سلامة وأمن السكان وعلاقة ذلك بالاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحينما نتناول ذلك البند على نحو منفصل سنتكلم عن الأخطار التي تشكلها الجريمة المنظمة والمنهج الجديد للجريمة - التي لم تعد تتبع النمط التقليدي - بما في ذلك غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاختطاف، ضمن أمور أخرى.

تتمثل الحالة الراهنة في العديد من بلداننا في حصول تهديد متزايد حتى لاستقرار بعض الدول. وإدراكا من حكومة الجمهورية الدومينيكية لذلك فهي تركز جهودها على المهمة الحرجة، مهمة تحسين الصكوك التي ستكفل السلامة والأمن العامين في مجالات من قبيل منع الجريمة والعدالة والشرطة الوطنية وتحديث الأدوات الرئيسية في هذا المجال.

ولذلك السبب نود أن نقدم تأييدنا القوي لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه واعتماد صك دولي لاقتفاء أثر هذه الأسلحة.

وكما هو معتاد سيواصل وفد بلدي الإسهام في نجاح عمل اللجنة. ونحن مقتنعون بأن هذا سيساعد في وضع أساس السلام الدائم.

السيد دايش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): في البداية أعتنم هذه الفرصة لكي أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأنا على ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية مصدر نفع مهم سيساعد اللجنة على تحقيق نتيجة إيجابية هذا العام. وأود

للطاقة الذرية لكفالة أن برنامجنا سلمي الطابع وأن مفاعلاتنا ومكوناتها ذات الصلة تعمل في إطار ضمانات الوكالة.

وفي ذلك الإطار فقد اختارت جمهورية إيران الإسلامية أن توقع على البروتوكول الإضافي لاتفاقها مع الوكالة بشأن الضمانات بوصف ذلك وسيلة فعالة لتعزيز الثقة وأن تنفذه طوعا حتى قبل تصديق برلماننا عليه ونحن مصممون على مواصلة تعاوننا مع الوكالة حتى تحل في النهاية المسائل المتبقية.

ونرحب بالجهود المبذولة من المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ونرحب بها. ونرحب أيضا بمواصلة المفاوضات في الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة تحت رئاسة السفير ثلمان. إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا متضررا من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبخاصة من رابطة بتهديب المخدرات، تواصل تأييد مبادرات الأمم المتحدة لمكافحة هذا الخطر والقضاء عليه. وتطلع إلى الاجتماع التالي للفريق العامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لإجراء مفاوضات إضافية بشأن هذا الصك.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف في جميع جوانبها، فإن الفريق الثاني من الخبراء الحكوميين، على الرغم من العمل الشاق الذي يقوم به أعضاؤه ورئيسه للتوصل إلى توافق آراء، لم يتمكن من إنهاء تقريره.

وتدفعنا تلك الحالة جميعا إلى العمل بقدر أكبر من الجدية والإخلاص والاستعداد الأكبر والأفضل لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية القصوى للمستقبل. ومع ذلك، ينبغي أن

للدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية للحفاظ على التوازن بمتابعة نفس المسار قد تؤدي إلى عهد يشهد سباق تسلح جديدا وتؤثر سلبا على المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٥، وبخاصة بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية.

وفي نفس المجال بعد ٣٠ عاما من اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٢٦٣ (د-٢٩) الذي اقترحه إيران في البداية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الوسط لم يتم إحراز أي تقدم صوب تحقيق هذه المنطقة نظرا لسياسة إسرائيل المتعنتة. وتجاهلا للعديد من النداءات من جانب المجتمع الدولي من خلال قرارات الجمعية العامة والوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة فإن رفض إسرائيل للاستجابة للشواغل المتعلقة ببرامجها السري للأسلحة النووية يظل تحديا رئيسيا أمامنا.

وبالإضافة إلى ذلك من المؤسف أن الحق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية قد أنكر وأعيق. إن إيران شأنها شأن دول أطراف أخرى في المعاهدة ترى أن السعي لحيازة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتطويرها من حقوقها غير القابلة للتصرف فيها وأنها قد استثمرت العديد من الموارد البشرية والمادية في ذلك المجال. وفي الوقت نفسه، ومثلما ذكر مرارا، فإن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ليس لها أي مكان في مذهب إيران الدفاعي ليس بسبب التزاماتنا التعاقدية بموجب المعاهدة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة فحسب ولكن أيضا بسبب حساب استراتيجي واع.

إن بلدي، بوصفه دولة طرفا أصليا في معاهدة عدم الانتشار، مصمم على أعمال حقه في إنتاج طاقة نووية للأغراض السلمية مثلما يرد في المادة الرابعة من المعاهدة. ونحن ملتزمون أيضا بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية

لقد تلقى أداء اللجنة الأولى الفعال لوظيفتها زحما جديدا بعد اتخاذ الجمعية العامة لقرارين مهمين بشأن إنعاش أساليب عملها. وفي ذلك السياق، فإن تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى ينبغي أن ينظر إليه على أنه أداة فعالة لتعزيز دورها في الإسهام الإضافي في السلام والأمن. وهناك عدد من المجالات التي يمكن فيها للدول الأعضاء أن تسهم في تحسين أساليب عمل اللجنة. وتتضمن تلك المجالات ما يلي: انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين قبل دورة اللجنة بثلاثة أشهر على الأقل للسماح بإجراء مشاورات مركزة؛ وإجراء مناقشات تفاعلية أكثر تستند إلى برنامج وهيئة موضحين من خلال المشاورات غير الرسمية بين المكتب والدول الأعضاء؛ وتقديم مشاريع القرارات على نحو أكثر إيجازا وعملي المنحى مع جعل فقرات الديباجة في الحد الأدنى حينما يكون ذلك ملائما وعمليا؛ وتجميع بنود جدول الأعمال على أساس كل سنتين أو كل ثلاث سنوات؛ وإجراء قدر أكبر من المشاورات غير الرسمية قبل وأثناء مداورات اللجنة على حد سواء من أجل إجراء مناقشات إضافية بشأن مشاريع القرارات المقدمة فعلا أو التي ستقدم إلى اللجنة.

وختاما أود أن أعرب عن رغبتنا في العمل واستعدادنا للعمل معكم سيدي الرئيس ومع وفود أخرى صوب تحقيق الولاية المهمة الملقاة على عاتقنا.

السيد ديوب (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أضم صوتي لمن تكلم قبلي في تهنئتكم وتهنئة الأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى. إن وفد بلدي على ثقة، سيدي، بأن خبرتكم الواسعة ستخدمنا خدمة جيدة ونحن نعالج مسائل نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. وأؤكد لكم كامل تأييدنا وتعاوننا.

نقر بأن جهودنا في هذا الصدد ما هي إلا المرحلة الأولى لعملية أطول وأنها لن تؤدي ثمارها إلا إذا تناولنا هذه المسألة بروح من النية الحسنة والاهتمام المركز. ولتحقيق هذه الغاية، فمن المحتم علينا أن نضاعف جهودنا لدفع مسألة القذائف إلى الأمام في إطار الأمم المتحدة من أجل مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

إن لتحسين كفاءة آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح أهمية كبرى. وفي ذلك السياق، ينبغي أن توجه جهودنا صوب تحقيق الأهداف المشتركة لتزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد يظل في جمود. ومنع الجمود الذي يبدو أنه لا ينتهي بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح تلك الهيئة المهمة من هيئات الأمم المتحدة من العمل على نحو سليم ومن مواصلة الإسهام في تحقيق التطلعات المشروعة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتزع السلاح. ومع ذلك، فنحن نرحب بالمبادرات المتخذة مؤخرا على الرغم من نطاقها المحدود لتشجيع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على البدء في مداورات موضوعية.

ومن الأحداث المحبطة في عام ٢٠٠٤ فشل هيئة نزع السلاح في الانتهاء من بنود جدول أعمالها لفترة ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أن ولاية الهيئة حددها جيدا مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ الذي اتخذ بتوافق الآراء والذي ينبغي أن يبقى نزع السلاح النووي وفقا له أحد بنود جدول أعمال الهيئة، فقد حاولت بعض الدول الأعضاء أن توفر تفسيراً جديداً لمقرر الجمعية العامة. ومع ذلك، فإن دول حركة عدم الانحياز، بينما تظهر أكبر قدر من المرونة في اقتراحاتها البديلة، تعتقد أن نزع السلاح النووي، بوصفه الأولوية العليا للمجتمع الدولي، ينبغي أن يظل مدرجا في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ونحن نرى أنه ينبغي بذل جهود جادة توفر على الهيئة تكرار حالة مؤتمر نزع السلاح.

وفي غياب اتفاق دولي، فإن مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية يجب أن يعزز ويوسع بحماس. ونرحب بتصديق مدغشقر وغينيا الاستوائية على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، معاهدة بلنابا التي ازداد عدد الدول الأعضاء المنضمين إلى ١٩. ونحث بشدة الأمم الأفريقية التي لم توقع وتصديق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي نستطيع أن نحقق هدف وجود ٢٨ دولة منضمة المطلوب لتدخل معاهدة بلنابا حيز السريان.

ويولي وفد بلدي أقصى أهمية للمسألتين التوأمين: الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتشكل تلك الفتتان من الأسلحة التقليدية خطراً أكبر بكثير على المنطقة الأفريقية. لقد تشوه الملايين ويتواصل تشويههم من تلك الأسلحة التي لا تدعي بما ليس فيها وغير الواضحة. وبوتسوانا طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونأمل في أن تستفيد إجراءات المؤتمر الاستعراضي الأول استفادة كبيرة من الموقف الأفريقي المشترك بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي اعتمد مؤخراً في نيويورك. ومن المهم للغاية أن ينظر في التحديات في هذا المجال على نحو مركز وموحد، كي يتسنى التصدي لهذا الخطر بما فيه الكفاية. إلا أن بوتسوانا تشعر بأن التركيز على مجرد تطهير حقول الألغام ومساعدة الضحايا لن يكون كافياً في حد ذاته. ونكرر دعوتنا إلى فرض حظر شامل على إنتاج وتخزين وتصدير واستخدام الألغام المضادة للأفراد. وتستحق هذه الأسلحة أن نمقتها بنفس القدر الذي نمقت فيه الأسلحة النووية.

ونؤيد أيضاً برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولتحقيق هذه الغاية،

يتشاطر وفد بلدي الشواغل بشأن خطورة الظروف المحيطة بالجمود في آلية نزع السلاح. إن فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل قد أدى، في رأينا، إلى وضع سابقة خطيرة للغاية في جدول أعمال نزع السلاح. ونحن ندعو الأطراف المعنية إلى أن تنهي هذا الجمود على وجه السرعة، بالنظر إلى أن حياة الملايين في جميع أنحاء العالم تعتمد على أن نجد حلولاً لمسائل العالم النووية بغية إحراز تقدم صوب الأمن الجماعي.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح قد أثر سلبيًا أيضاً على عمل هيئة نزع السلاح واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف لعام ٢٠٠٥ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نحث بشدة الذين أعاقوا إحراز التقدم توخياً لتحقيق المصالح الوطنية الضيقة على أن ينضموا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في كفاحه لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

وتواصل بوتسوانا التقييد بمبادئ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل والتي نحن طرف فيها. وحتى الآن فقد انضمنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونحث جميع الدول على التقييد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى الامتنال لجميع موادها وأيضاً للخطوات المتفق عليها البالغ عددها ١٣ صوب نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد الذين يعتقدون أنه ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن يكون لديها تطمينات ضد هجمات من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك نحث مؤتمر نزع السلاح على تسهيل التحرك صوب وضع صك دولي ملزم بذلك الصدد.

وأود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاستها. وبفضل مهارتكم، فإننا واثقون جداً جداً من أنكم ستوجهون اللجنة بمهارة لاحتتام أعمالها بنجاح في نهاية مداولاتنا. وأود أيضاً أن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب على دعمنا الكامل، وآمل أن نتمكن في نهاية المطاف من تناول كل القضايا الهامة التي هي محور هذه المناقشة الدولية.

وجمهورية أنغولا، التي خرجت حديثاً من صراع طال أمده، تنظر بقلق كبير إلى الأخطار المتزايدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي يشكلها وجود أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. وعدد البلدان القادرة على إنتاج أسلحة نووية وتشغيل برامج أسلحة نووية ووسائل إيصالها إلى أهدافها لا يزال في ازدياد - وبالتالي توجد ضرورة لبذل جهود متضافرة على الصعيد الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والتعاون المتعدد الأطراف هو أفضل الوسائل الفعالة وأنسبها لمنع الاتجار بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية والمواد المتصلة بها، ومنع إنتاج هذه الأسلحة. وفي ذلك السياق، تشيد أنغولا بإشادة حارة بقرار ليبيا وقف برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

والصكوك الدولية التي أقرها المجتمع الدولي لمكافحة الإنتاج غير المشروع للأسلحة الخفيفة والذخائر والمواد المتصلة بها، ومكافحة الاتجار غير المشروع بها، أدوات قيمة في السعي لتحقيق السلام. وفي الحقيقة، تلي هذه الصكوك الشواغل التي لا تقلق الدول فحسب، ولكنها تقلق الشعوب أيضاً، التي تشهد وتحمل يومياً الآثار المباشرة والقاسية لأدوات الموت هذه، وهي أدوات تدمر البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتسبب الإعاقة للأبرياء وتقتلهم، وتلحق البؤس والألم والحزن بملايين الناس الذين من حقهم أن يعيشوا في سلام.

سنواصل المشاركة في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة يُعتد بها.

وقد قرأ وفدي بشيء من الاهتمام تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، وكذلك الدور المستقبلي للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وعلى وجه الخصوص، سررنا أن نرى الإشارة إلى أهمية استثمار قدر أقل من الموارد البشرية والمالية في الإنفاق العسكري، واستثمار قدر أكبر من هذه الموارد في الجهود التي يجري بذلها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتفق بوتسوانا مع هذه الرؤيا، التي استرشدنا بها على الدوام في عملية تخطيط تنميتنا.

ويحدد التقرير أيضاً على نحو مناسب العلاقة بين الأمن ونزع السلاح والتنمية. وفي الحقيقة، وصف التقرير الأمن بأنه الركن الثالث في العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. والواقع أن الافتقار إلى الأمن يمكن أن ينشأ عن حالات غير عسكرية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، والأزمات الصحية، وتدهور البيئة، وشح الموارد، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية.

ونشيد بالسفير ريفاس على جهوده التي لا تكل بصفته رئيساً للفريق، ونتعهد بدعم مشروع قراره القائم على مبدأ العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

في الختام، يتطلع وفدي إلى تحقيق مزيد من التقدم في مناقشات هذه اللجنة حول نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن مستعدون لتقديم مساهمتنا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):
يسرني بشكل خاص يا سيادة الرئيس أنكم تترأسون لجنتنا،

جسدية لأكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص، ويجب وضع مشاريع محددة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

في الختام، لا يزال يوجد سبعة ملايين لغم مزروعة في أنغولا. وبغية مواجهة هذه المشكلة، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهد كبير ومنسق. وتولي حكومي هذه المسألة أولوية عليا، ونعقد أن التعاون الدولي ينبغي أن يستمر لمساعدتنا على تنفيذ برنامجنا لتحرير أنغولا من آفة الألغام الأرضية.

السيد درونجياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، باسم وفد كرواتيا، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأتوجه بتهانتي، كذلك، إلى جميع أعضاء مكتب اللجنة، وأؤكد كامل تأييد وفدي لكم.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلت به هولندا باسم الاتحاد الأوروبي في جلستنا الثانية. ونؤيد تماما تحليلها للتهديدات والتحديات الرئيسية، ونؤيد المقترحات بشأن اتخاذ الخطوات الملموسة للتصدي لها.

إن كرواتيا على وعي كامل بالدعوة إلى الإيجاز في البيانات تمشيا مع الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة عمل اللجنة الأولى ضمن الإطار الأوسع لتنشيط عمل الجمعية العامة. وقد اعتمدنا نهج توزيع البيانات المكتوبة كاملة، بينما نقدم شفويا النقاط الرئيسية، وهو بالأخص ما فعلناه أثناء المناقشة العامة هذه السنة في الجمعية العامة.

ونؤيد مع ذلك القول أيضا إن اللجنة الأولى تظل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد، حيث تستطيع جميع البلدان، بما فيها البلدان الصغيرة، أن تشرح مرة في السنة أولوياتها في ميدان نزع السلاح. وذاك ميدان تبرز فيه الوعود الكبيرة، ولكن ينقصه التنفيذ الكافي. وفي ذلك الصدد، سأقدم مجملا قصيرا لأهم المسائل التي يهتم بها وفد كرواتيا اهتماما خاصا،

ومن الحقائق الثابتة أنه في عام ٢٠٠١، جرى على صعيد عالمي صنع ١,٦ تريليون قطعة ذخيرة - وهذا يعني رصاصتين لكل شخص على وجه الكرة الأرضية. وانتشار الأسلحة الخفيفة ظاهرة حبيثة - وهي محور شواغل الحكومات نظرا لصلتها الوثيقة بالحروب الأهلية المميتة، وزعزعة الاستقرار السياسي، والجريمة الدولية المنظمة.

إن إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير قانونية، وهو ما تنضم إليه أنغولا وتؤيده تأييداً تاماً، يشكل الأساس للإجراءات التي اتخذتها حكومي لمكافحة هذه الممارسات الضارة. وقد أنشأت حكومة أنغولا لجنة وطنية واتخذت تدابير قانونية لمواصلة ورصد الإجراءات الحكومية في ذلك المجال.

واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي تعرف باسم اتفاقية أوتاوا، هي نتيجة جهود بذلتها الدول والمنظمات على صعيد دولي رداً على عدد الأرواح البريئة الكثيرة التي تفقد كل يوم حول العالم.

وأنغولا، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية، تشارك بقوة في جميع الجهود الرامية إلى تدمير هذه الأسلحة والتخلص منها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، نرحب باتخاذ موقف أفريقي موحد من الألغام الأرضية.

وأنغولا، التي تقع في الجزء من القارة الأكثر تضرراً بهذه الآفة، جعلت إزالة الألغام أولوية في سياساتها الوطنية، وهي ممتنة جداً لشركائها العشرين، وتحديدًا منظمات دولية ووطنية غير حكومية تشارك في شبكة تنفيذية لمنع وقوع الحوادث المتعلقة بالألغام. وهذه الحوادث سببت إعاقات

المتعددة الأطراف أن يكمله قيامنا بجهود مشتركة لتحقيق عالمية تنفيذها.

لقد أيدت كرواتيا بثبات دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويسعدنا أن عدد المصادقات التي ما زالت مطلوبة قد انخفض إلى ١١، ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تلي النداء الذي وجهه الاجتماع الوزاري الأخير بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي انعقد في نيويورك، القاضي بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وفي حين أننا نرحب بالوقف الاختياري الوطني للتجارب النووية، إلا أن الآلية العالمية هي الوحيدة القادرة على توفير الحماية الحقيقية من الدمار المحتمل الذي قد تسببه التجارب النووية.

وما زالت كرواتيا إحدى الدول المتضررة بالألغام، مع أن مشكلة الألغام في بلدي آخذة بالانحسار تدريجياً. ونعتقد أنه من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الحكومية، والعديد من الأفراد الذين يؤدون عملاً شاقاً في عملية إزالة الألغام ميدانياً، بالإضافة إلى المساعدة الدولية السخية، ينبغي أن تصبح كرواتيا خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٠٩. وأود التأكيد من جديد على استعداد كرواتيا لاستضافة اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، في عام ٢٠٠٥، مباشرة بعد مؤتمر قمة نيروبي المعني بإيجاد عالم خال من الألغام. وستكون تلك فرصة فريدة لتنظيم اجتماع الدول الأطراف لأول مرة في جنوب شرقي أوروبا، وهي منطقة ما زالت تلوث أرضها الألغام المضادة للأفراد، ولم تسنح لها الفرصة قط لاستضافة اجتماع معني بالألغام على هذا المستوى الرفيع. وترحب كرواتيا باعتماد البروتوكول المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب، وتتوقع إنجاز إجراءات التصديق عليه بحلول نهاية هذا العام.

وتستحق بسبب أهميتها أن يعاد ذكرها بانتظام حتى يجيء الوقت التي تصبح فيه مقبولة عالمياً.

إن كرواتيا على قناعة بأن وحدها تعددية الأطراف المستندة إلى سيادة القانون قادرة على التصدي الكافي للتحديات والتهديدات المعقدة التي يواجهها العالم اليوم. ومن شأن وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي إرهابيين أن يشكل حالة غير مسبوقه ومن المحتمل أن تكون مدمرة للبشرية بأسرها. ولذلك، من واجبنا أن نستمر في حشد الدعم لاتفاقيات متعددة الأطراف وملزمة قانوناً، ولتعزيز آليات التحقق الواردة فيها.

وفي السنوات القليلة الماضية، اتخذت كرواتيا العديد من الخطوات في إطار مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكوناتها ووسائل إيصالها. وأحكمت كرواتيا قوانينها الوطنية الخاصة بالصادرات، وواصلت بناء المؤسسات على مستوى الوكالات، وفي نفس الوقت استمرت في تنشيط مشاركتها في الجهود الدولية والإقليمية لمنع الانتشار.

وتؤيد كرواتيا مدونة لاهاي لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية، وتقف مع الاتحاد الأوروبي في استكشاف إمكانية إقامة علاقة بين الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك. علاوة على ذلك، نقر بالمهمات الرائدة التي تضطلع بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمنع انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

وفي السياق نفسه، تود كرواتيا أن ترى نتائج ملموسة يسفر عنها المؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من الأعمال التحضيرية غير الفعالة وغياب جدول أعمال متفق عليه. ويتعين لسد الثغرات القائمة في الأنظمة

دولية، بما في ذلك مشاركة أطراف فاعلة خارجية، كالأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلة.

إن تلك الأولوية تتردد بانتظام في الإعلانات والخطابات، ولكن عندما يتعلق الأمر بالممارسة العملية، فإن آماني وطموحات الأمم في السلم والأمن تميل إلى الانكفاء بسبب هيمنة السياسات والمصالح الاستراتيجية للدول العظمى والمتوسطة الحجم. فنلك السياسات تحول دون التوصل إلى اتفاقات من شأنها تهيئة البيئة الدولية المفضية إلى نزع السلاح العام، وتسمح بتوحيد الموارد، المخصصة للأسلحة، نحو تعزيز التنمية وتقديم الشعوب، وخصوصا الشعوب الأقل نموا.

إن الحالة التي أتكلم عنها تزداد صعوبة باطراد، ليس فحسب بسبب استحكام المشاكل الهيكلية الخطيرة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي مشاكل لم نستطع حلها على مر السنين بل أيضا بسبب ظهور تحديات جديدة كالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب الدولي الذي يحتمل أن يستخدم أسلحة الدمار الشامل. إن هذه العناصر مجتمعة تشكل تهديدا إضافيا للاستقرار الهش للنظام الدولي، وبسبب طبيعتها العالمية، فإنها تستدعي تطوير مفهوم ونموذج جديدين للأمن يقوم على الأمن الجماعي وتعددية الأطراف المفتوحة والديمقراطية والمسؤولة.

ومما لا شك فيه أن هناك توافقا في الآراء على أن هياكل منظمنا العالمية، توفر محافل تفاوضية مناسبة للتوصل إلى اتفاقات تمكّنا من إحراز تقدم في عملية نزع السلاح، من حيث الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأسلحة التقليدية على حد سواء، وخصوصا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد، التي نعتبرها تهديدا مباشرا وحقيقيا بسبب الدمار الهائل الذي تسببه مجتمعاتنا.

وفي ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أود إبلاغ الأعضاء بأن كرواتيا الآن في المراحل الأخيرة من الإجراءات الداخلية اللازمة للتصديق على بروتوكول الأسلحة النارية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي بنهاية هذا العام وضع اللمسات الأخيرة على تلك العملية.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تأييدي لمن أدركوا باستمرار المنفعة المتزايدة لدور المجتمع المدني في ميدان نزع السلاح. إن المنظمات غير الحكومية تمارس الضغط على حكومات بعينها من أجل اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح. وفضلا عن ذلك، فإن تغطيتها الملتزمة والمستنيرة لمداولاتنا في المحافل الدولية، بما في ذلك مداولاتنا في اللجنة الأولى، قد يوفر حافزا إضافيا لاتخاذ مبادرات ترمي إلى كسر الجمود الذي يصيب جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، والمضي به قدما في نهاية المطاف.

السيد ملينديز - باراهونا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): من دواعي الارتياح الكبير أن يهنئكم وفدي، سيدي، على انتخابكم للرئاسة. ونقدم تهانينا أيضا إلى بقية أعضاء المكتب.

إننا نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، باسم مجموعة ريو، والبيان الذي أدلى به وفد شيلي تأييدا لمدونة قواعد السلوك الدولية لمكافحة انتشار القذائف التسيارية.

ونؤكد على أن أهداف السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، تظل في مقدمة أولويات المجتمع الدولي. والسلفادور ليست مستثناة من ذلك، خصوصا في ضوء تجربة الأزمات التي شهدتها أمريكا الوسطى، ولا سيما تلك التي شهدتها السلفادور في الثمانينات. وقد كان لذلك الصراع عواقب وخيمة على النظام الداخلي وانعكاسات

الامتثال للتنفيذ العملي للالتزامات المتفق عليها دولياً، والتي يجب أن يكون الهدف النهائي منها القضاء على أسلحة الدمار الشامل ووضع تدابير جديدة لضمان تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها.

وأخيراً، نعرب عن تأييدنا لكل الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة وفعالية عمل الأمم المتحدة، ولا سيما عمل اللجنة الأولى. ولهذا نؤيد مشروع قرار هذا العام بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وهنا نود أن نبين بجلاء أننا نتميز بين أهمية ونطاق أهداف ذلك القرار، من جهة، وهذين المتعلقين بالنصوص المتصلة بالتقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ قرارات اللجنة، من جهة أخرى. ويعتقد وفد السلفادور أن فعالية هيئات الأمم المتحدة لترع السلاح، بما في ذلك اللجنة الأولى، يجب أن تقاس أساساً من الناحية المضمونية: بتنفيذ قراراتنا التي تتطلب قدراً كبيراً من الإرادة السياسية من قبل الدول وقدراً أكبر من التعاون والتضامن من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمراقب لجنة الصليب الأحمر الدولية، وفقاً للقرار ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

السيد باكليسانو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): تعقد دورة اللجنة الأولى هذه السنة في عالم يبدو أنه أكثر انشغالا من أي وقت مضى بآثار الأسلحة القاتلة والمدمرة. إن ذلك الانشغال يتصل بالآثار الفعلية التي نشاهدها في الأبحار كل يوم وبالآثار التي نخشاها ونحن نسمع عن احتمال وقوع أعمال عنف مرعبة تيسرها سهولة الوصول إلى تلك الأسلحة والتكنولوجيات التي يمكن إساءة استخدامها في أغراض عدائية. وبالنظر إلى أن كل جوانب هذه المشكلة عواقب دولية، فإن على اللجنة الأولى، في رأينا، أن تضطلع بدور حاسم في وضع جدول أعمال من أجل

يجعل ذلك من الضروري بالنسبة للبلدان المنتجة والمصدرة ليس اعتماد تدابير للرقابة أكثر فعالية وقوة فحسب، بل أيضاً، وبشكل أكثر أهمية، إظهار الإرادة السياسية باتخاذ قرارات تساهم في تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وخلال هذه المناقشة العامة، تابعنا البيانات التي أدلت بها الوفود، ولاحظنا أن هناك اتفاقاً كبيراً فيما يتعلق بالوضع الدولي والمخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والاستقرار على المستوى الدولي. وهناك أيضاً اتفاق فيما يتعلق بالإجراءات والأوضاع التي تبين أو تجسّد السياسات الأحادية التي تلغي تعددية الأطراف، وكذلك السياسات الوطنية التي تتعارض مع المصالح المشتركة للبشرية وطموحاتها وأهدافها، والتي غالباً ما تتحدى الاتفاقات الدولية من أجل عالم أكثر أمناً.

وإن عدم الوفاء بالالتزامات يبذل جهود منتظمة وتدرجية لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتقدم الضئيل الذي أحرز بشأن التدابير العملية الـ ١٣ لترع السلاح التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠؛ والدول التي تتحدى نظام عدم الانتشار؛ وانعدام التفاؤل فيما يتعلق بصياغة التوصيات للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥؛ وعدم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانعدام التقدم المحرز والطريق المسدود في هيئة نزع السلاح وفي مؤتمر نزع السلاح؛ وغياب الاتفاقات المحددة والواضحة بشأن الالتزامات المتصلة بعملية القضاء الكامل على الترسانات النووية ووضع تدابير جديدة لتحديد الأسلحة، -- كل هذا يوحي بمستقبل يغلفه الشك الكثيف فيما يتعلق بترع السلاح والسلم والأمن.

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن وجود عالم أكثر أمناً للأجيال الحاضرة والمقبلة لا يمكن أن يحقق إلا من خلال

أقرت بأن مسؤوليتها القائمة بشأن احترام وضمّان احترام القانون الإنساني الدولي تستتبع وجود التزام بتعزيز المراقبة على توفر الأسلحة وبتعيين المدى الذي من المرجح أن يقوم عنده الذين يحتمل أن يتلقوا تلك الأسلحة باحترام ذلك القانون.

إن تلك الالتزامات ينبغي أن تترجم إلى تنفيذ مكثّف لجميع أوجه برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة توطئة للاجتماع الاستعراضي لفترة السنتين لعام ٢٠٠٥، وينبغي أن ينتج عنها تعزيز القوانين والسياسات الوطنية حول نقل الأسلحة. وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام للتسريح ونزع السلاح في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، ولتدمير الحجم الكبير من فائض الأسلحة المتداولة حاليا. وبالرغم من أن عدد وتنوع المبادرات من الأمور المشجّعة في هذا الميدان، فإن تحسين ظروف المدنيين في مناطق التوترات حول العالم لم يتضح بعد.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تشجّع الدول على أن تحتتم في أقرب وقت ممكن المفاوضات الجارية بشأن التدابير التي ستمكّن الدول من أن تتعقب بشكل فعال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وذلك عنصر أساسي للسياسات المسؤولة لنقل الأسلحة، مما سيساعد على منع وقوع الأسلحة في أيدي الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي. كما أننا نشجع اللجنة الأولى على أن تقوم بتفويض فريق خبراء بوضع اقتراحات بشأن نظام دولي للمراقبة على سمسرة الأسلحة. وإن تقارير الأمم المتحدة المتتالية قد وثّقت دور سمسرة الأسلحة الذين لا ضمير لهم في تفويض الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الانتهاكات الحالية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وإن نجاح الجهود في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، وإنشاء نظام في المستقبل لوضع العلامات والتعقب يكمل أحدها الآخر، ولكنهما قد

اتخاذ إجراءات حاسمة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني. إن المراقبة اللازمة على استحداث الأسلحة وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها لا غنى عنها للدفاع عن القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين من أعمال الإرهاب. إن المخاطر لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك، كما لا يمكن أن تكون الحاجة إلى عمل دولي متسق أكثر إلحاحا من ذلك.

إن أولويات لجنة الصليب الأحمر الدولية تقوم على أساس جدول أعمال للعمل الإنساني اعتمده الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتتضمن تلك الأولويات تعزيز المراقبة على نقل الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والتصديق السريع على البروتوكول الجديد لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، المتعلقة بالمخلفات المتفجرة للحرب وتنفيذه على وجه السرعة؛ وإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام الأرضية والنتائج الناجحة لمؤتمرها الاستعراضي الأول الذي سيعقد في نيروبي؛ ومنع إساءة استخدام التطورات السريعة في علوم الحياة لأغراض عدائية؛ وضمّان قيام جميع الدول بإنشاء آليات داخلية لاستعراض قانونية أسلحة وأساليب الحرب الجديدة.

إن نسبة كبيرة من معاناة المدنيين التي نشهدها في الميدان يوما بعد يوم، وسنة بعد سنة، تنتج عن سهولة توفر الأسلحة التقليدية الصغيرة وذخيرتها لدى قوات تعمل بدون إيلاء أي اعتبار لمعايير القانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن كل تلك الأسلحة تأتي من دول أطراف في اتفاقية جنيف وتقع في أيدي الذين ينتهكون تلك المعايير من خلال مراقبة لا تفي بالغرض على نقلها. واعترافا بتلك الوقائع فإن الدول في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين

إن مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، الذي سيعقد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون حاسماً في بقاء اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. ويمكن لهذا المؤتمر الاستعراضي الأول أن يؤكد على أن هذه الاتفاقية هي إحدى قصص النجاح القليلة جدا في الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت مؤخرا لتحديد الأسلحة. ومنذ توقيع الزعماء السياسيين من مختلف أنحاء العالم على الاتفاقية في العام ١٩٩٧، أصبحت ١٤٣ دولة طرفا فيها. وقامت الدول الأطراف بتدمير ٣٧ مليون لغم مضاد للأفراد؛ وقدمت هذه الدول أكثر من ١,٢ بليون دولار للعمليات المتعلقة بالألغام، وتجري الآن عمليات كبيرة لإزالة الألغام في معظم البلدان المتضررة. والأهم من ذلك كله أن عدد ضحايا الألغام على المستوى العالمي قد شهد تراجعاً، وكان تراجعاً كبيراً في بعض البلدان المتضررة.

ومع ذلك، فإن ضمان تحقيق جميع الوعود التي حملتها الاتفاقية في طياتها، سيقضي زيادة جهود الإزالة - بينما تقترب من المواعيد النهائية التي تبدأ في عام ٢٠٠٩ - وتوجيه المزيد من الاهتمام إلى احتياجات ضحايا الألغام طوال حياتهم. وفي ذلك الصدد ترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بإعادة التزام جميع الدول، أثناء المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بهدف القضاء على الألغام المضادة للأفراد عالمياً. وأفضل سبيل لتحقيق ذلك هو امتثال الدول غير الأطراف لاتفاقية أوتاوا في تاريخ مبكر. ونحث كل الدول التي تستطيع أن تمثل للاتفاقية قبل انعقاد مؤتمر قمة نيروبي على أن تفعل ذلك. كما نحث جميع الدول الأطراف على أن يكون تمثيلها في نيروبي على أعلى المستويات السياسية الممكنة.

وتعهدت الدول في المؤتمر الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ببدلها أيضاً سلسلة من الجهود من أجل "حماية البشرية من التسمم وانتشار الأمراض بصورة

يعتمدان أيضاً على ضمان ألا يعمل سمسرة السلاح خارج نطاق القانون الوطني والدولي، وهو ما يحدث الآن في معظم الحالات. وتعتقد لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الدول لا يمكنها تأجيل العمل في ذلك الصدد، وأن الإجراءات بشأن السمسرة ينبغي أن تمضي قدماً بموازاة الجهود الأخرى.

إن التكلفة البشرية لمخلفات الحرب المتفجرة تزداد مع كل صراع جديد. وعبء إزالة تلك الأجهزة المتفجرة يزداد بسرعة تفوق الموارد المتاحة. وفي مواجهة ذلك التحدي، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تشيد بالدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، البروتوكول الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة. ويوفر ذلك البروتوكول خطة لمنع المشاكل الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة والسائبة والتصدي لها على حد سواء. وبالنسبة للدول العديدة التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية، فإن اعتماد البروتوكول يدل على أهميته بوصفه محفلاً لمعالجة الاحتياجات والمشاكل الإنسانية الملحة الناجمة عن استعمال الأسلحة.

ولقد كان تعديل نطاق تطبيق الاتفاقية في عام ٢٠٠١، لكي تشمل الصراعات المسلحة غير الدولية، خطوة بالغة الأهمية لجعل الاتفاقية تنطبق على أنواع الصراعات السائدة في يومنا هذا. ونحث جميع الدول الأطراف على التصديق على التعديل في أقرب فرصة ممكنة. وإلى جانب ذلك، نحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية والبروتوكولات الخمسة التابعة لها، على أن تفعل ذلك في العام ٢٠٠٥، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد ذلك الصك القانوني الهام. كما نتطلع إلى مناقشاتنا مع الوفود للبروتوكول الجديد الخاص بمخلفات الحرب المتفجرة، وذلك في الإحاطة الإعلامية التي سيستضيفها وفد هولندا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب وفدان التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد. وتحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم في ممارسة حق الرد بشأن ملاحظات قدمها وفد كوريا الجنوبية.

إن الخطر على السلام السائد في شبه الجزيرة الكورية يأتي من قوى خارجية، وبشكل رئيسي من الولايات المتحدة، التي ما فتئت لأكثر من ٥٠ عاما تبقي على عدد كبير من القوات العسكرية المجهزة بالأسلحة النووية في كوريا الجنوبية، ويأتي كذلك من سياسة الاستقلال التي تتبعها سلطات كورية الجنوبية. وحتى في هذه اللحظة، يتم نشر كل أنواع المعدات العسكرية المتطورة في شبه الجزيرة الكورية وحولها، وهي موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل شن هجمات نووية وقائية.

إن الحالة السياسية والعسكرية المتأزمة التي تسود شبه الجزيرة الكورية وحولها، تيرهن مرة أخرى على شرعية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بناء قوتها العسكرية للدفاع الذاتي، من أجل منع نشوب الحرب وضمان استتباب السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وفي ما يتعلق ببرامج تخصيب اليورانيوم، فقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدة مناسبات أنها لا تملك مثل تلك البرامج. ويحث وفدي كوريا الجنوبية، بدلا من ذلك، على أن تكشف بشكل كامل عن

متعمدة". وخطر استعمال التقدم في العلوم الإحيائية بشكل عدائي، مصحوبا بغياب اتفاق دولي على كيفية التصدي لمثل هذا الخطر، يمكنه أن يقوض أحكام الحظر القديمة والحديثة لاستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

وفي العام الماضي، أشركت لجنة الصليب الأحمر الدولية مجموعة واسعة المؤسسات العلمية والهيئات الصناعية في مناقشات حول المسائل التي أثيرت في ندائها بشأن التكنولوجيا الحيوية والأسلحة والإنسانية. وقد شعرنا بالتشجيع حيال الاستعداد الذي أبداه معظم من ناقشنا معهم تلك المسائل الخطيرة، وحيال المسؤوليات التي يتحملونها في ميدان الوقاية.

وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا، بالتعاون مع عدد من العلماء، بإعداد مبادئ توجيهية وقواعد ممارسة للأطراف المؤثرة في العلوم الإحيائية. ونأمل أن يساعد ذلك، في العام ٢٠٠٥، على وضع مدونة قواعد السلوك التي يعدها فريق خبراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وسنستمر كذلك في حوارنا مع الدول حول كيفية وتوقيت اعتماد إعلان وزاري بشأن حظر الاستعمال العدائي لجوانب التقدم المحرز في العلوم الإحيائية، لدعم الجهود المبذولة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وكما قلنا في البداية، فقد أصبحت الحاجة ملحة للغاية إلى تحديد كاف للأسلحة والذخائر والتكنولوجيا ذات الصلة. وفي مواجهة المعاناة الحالية الناجمة عن العنف المسلح والأخطار البازغة التي وصفناها، فإننا ندعو جميع الدول في هذا المحفل إلى الارتفاع فوق الاختلافات، مثلما فعلت في المؤتمر الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل بناء مستقبل يحمي، على حد سواء، كرامة المدنيين والمحاربين، حتى أثناء العمليات الحربية، على أساس القانون الإنساني الدولي القائم.

أنشطتنا النووية السابقة، نزولا حتى مستوى التجارب العلمية التي تشمل وحدات تقاس بالملليغرام، وعليه، نكون قد صوبنا أي تقصير غير متعمد في التزاماتنا بشأن الإبلاغ. وبالتالي، ينبغي ألا يكون هناك أدنى شك فيما يتعلق بالالتزام الصارم من جانب حكومة بلدي بقواعد عدم الانتشار العالمي.

وكما هو معروف جيداً، فإن جمهورية كوريا كانت، وستبقى ملتزمة بحزم بعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونحن نتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحدونا الأمل في أن هذه المسألة سوف تسوى عندما يقدم تقرير المدير العام للوكالة في الاجتماع القادم لمجلس المحافظين الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ونحن مستعدون لتسوية هذه المسألة بكامل الشفافية والتعاون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر بإيجاز أنه من الأهمية بمكان أن تراعي الوفود الموعد النهائي الجديد لتقديم مشاريع القرارات - أي الساعة ١٤/٠٠ من يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. والوفود التي يمكنها أن تقدم مشاريع القرارات قبل هذا الموعد ينبغي لها أن تفعل ذلك تيسيراً لأعمال الترجمة والتوزيع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

برامجها النووية السرية التي تنفذها منذ فترة طويلة تحت المظلة النووية للولايات المتحدة.

السيد ليو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بعد أن استمعت إلى ما قاله ممثل كوريا الشمالية من فوره، فإننا لا نتفق مع وصفه للتجارب العلمية المتصلة بمواد نووية والتي أجزتها مؤخرًا مجموعة من العلماء في جمهورية كوريا.

لقد أوضحنا في بيان وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة (انظر A/59/PV.6)، أن تلك التجارب كانت عبارة عن أنشطة منفصلة على مستوى المختبرات أجزاها بضعة علماء من تلقاء أنفسهم. وليس لأولئك أي صلة البتة ببرنامج للأسلحة النووية.

وفضلاً عن ذلك، لئن كانت جمهورية كوريا تملك سادس أكبر صناعة للطاقة النووية المدنية في العالم، فليس لدينا أي مرافق للتخصيب أو إعادة المعالجة. ورغم الضرورة الاقتصادية الملحة لخفض اعتمادنا على الوقود النووي المستورد، فإننا نحافظ على سياسة الامتناع طوعاً عن حيازة مرافق التخصيب أو إعادة المعالجة.

والبحث العلمي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما نعرف جميعاً، هو جزء أساسي من الحق المكفول لكل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بموجب المادة الرابعة من تلك المعاهدة. وعلى الرغم من أن التجارب المعنية كان ينبغي أن تجرى بترخيص سليم من الحكومة وأن يتم إبلاغها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقتها، فإن كمية المادة النووية المستخدمة بلغت من الصغر حداً لا أهمية له من حيث الانتشار.

علاوة على ذلك، فإن الكشف عن تلك الأنشطة البحثية قد نجم عن التصميم السياسي لحكومة بلدي على قبول معايير الضمان الجديدة المحددة في البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة، الذي أعلننا بموجبه عن كل